الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

منهج الإمام ابن الملقن في كتابه المقنع في علوم الحديث

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية –تخصُّص: الحديث وعلومه

إعداد:

ثورية زيدان سليمة بدعي

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. مصطفى حميداتو	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	رئيسا
أ.د. يوسف عبد اللاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	مشرفا ومقررا
أ. يوسف تريعة	أستاذ مساعد–أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 1440–1441هـ/ 2019–2020م

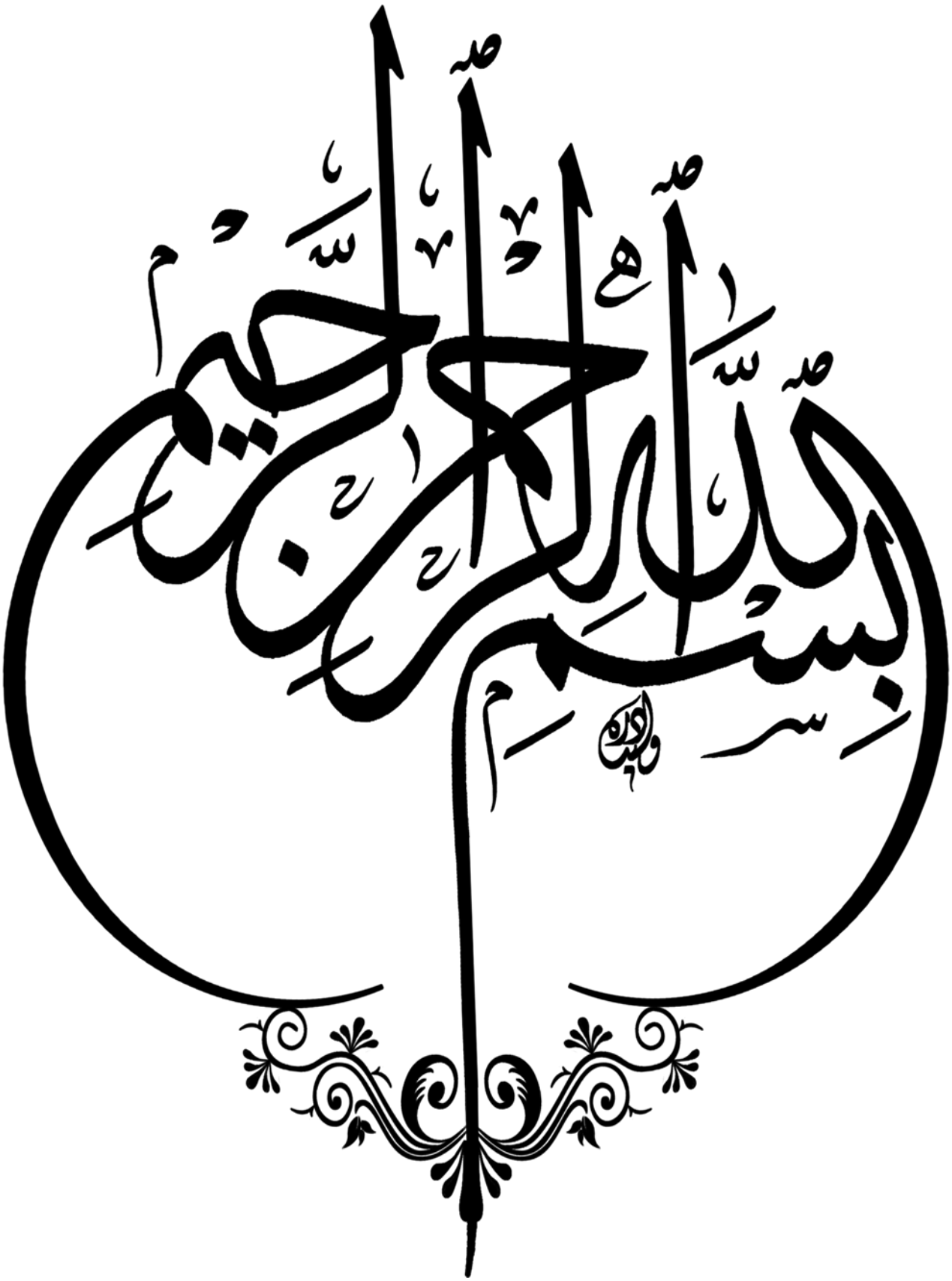
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من رعوا فينا بذرة حب العلم وأهله، وأوصونا بالجد والاجتهاد

إلى من تعبوا فينا ولم يكلوا أو يملوا من تشجيعنا

إلى والدينا الأعزاء حفظهم الله ورزقنا برهم

إلى كل الإخوة والأخوات والأهل والأقارب والأصحاب.

إلى أساتذتنا بمعهد العلوم الإسلامية جامعة الوادي

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الذي لم يبخل علينا بما منحه الله من

علم

وإلى كل من مد لنا يد العون والمساعدة، من قريب أو بعيد.

وإلى كل من يسعى جاهدا في خدمة العلم وأهله.

ثورية*سليمة

شكر وتقدير

نشكر الله مولانا وخالقنا الذي من علينا بإتمام هذا العمل المتواضع مع رجائنا أن يتقبله منا خالصا لوجهه الكريم.

انطلاقا من قوله تعالى:﴿**وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ**﴾

وإيمانا بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والامتنان لأصحاب المعروف فإنا نتقدم بالشكر الجميل والثناء العظيم لكل من ساعد في إنجاح هذي الرسالة وأخص بالذكر: أستاذنا ومشرفنا الفاضل الدكتور يوسف عبد اللاوي على قبوله الإشراف على هذا البحث وعلى ما منحنا من صدر واسع ونصح وإرشاد ساعد على إخراج هذا العمل بهذا الصورة، فنسأل الله تبارك وتعالى أن يبارك له في وقته وأن يمد له في عمره ويجزل له الثواب ويسهل له الصعاب إنه كريم عطاء وهاب.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأفراد عائلتينا جميعا على تشجيعهم ومساعدتهم لنا حتى أتممنا بحثنا هذا.

كما نتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم ومد يد العون بشكل مباشر أو غير مباشر لاكتمال هذه الرسالة.

الملخص

تناولت هذه الدراسة التعريف بالإمام ابن الملقن وكتابه المقنع في علوم الحديث، بهدف إبراز منهج الإمام ابن الملقن في كتابه المقنع في علوم الحديث ومعرفة الجهود التي بذلها في علوم الحديث، ولتحقيق هذه الأهداف اتبع الباحثان المنهج الاستقرائي.

وأخيرا توصلت الدارسة إلى نتائج مهمة متمثلة في تميز الإمام ابن الملقن من حيث العلم والورع، وتميز منهجه في المقنع في علوم الحديث بإيراد فوائد لابد منها، وزيادات مهمة لم ترد في كتاب ابن الصلاح.

The Study Summary

This study dealt with the definition of Imam Ibn Al-Molaqin and his book the convincer in Hadith sciences. With the aim of highlighting the approach of Imam Ibn Al-Molaqin in his book the convincer in Hadith sciences. In order to know the efforts that he has made in Hadith sciences. To achieve these goals ،the researchers used the inductive approach.

Finally ،the study reached important results represented in the distinction of Imam Ibn Al-Molaqin in terms of science and piety ،as well as the distinction of his method in the convincer in Hadith sciences by including necessary advantages and important enhancements that werenotmentioned in the book of Ibn Al-Salah.

مقدمة

بسم الله الرحمان الرحيم

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله أما بعد:

فإن مما أكرم الله به الأمة الإسلامية ذلك المنهج العظيم، والميزان الدقيق، والعلم الرصين، الذي حفظ كلام سيد البشرﷺ من تحريف المعرضين، وخطأ الغافلين، ألا وهو علم مصطلح الحديث، وقد ألف العلماء فيه وأغنوا مباحثه وبينوا مسائله، وسلكوا الطرق كلها في تصنيفه فما بين موسع ومختصر، ومنثور ومنظوم، ومن هذه الكتب التي كانت نقلة تاريخية لهذا العلم كتاب الإمام ابن الصلاح—، الموسوم بعلوم الحديث، وكل من جاء بعده يدور حوله وينهل من معينه، بين شارح ومختصر وناظم ومحش، ومن هؤلاء العلماء الأجلاء الإمام ابن الملقن— قام باختصار هذا الكتاب، وحاول أن يكون مختصرا جامعا نافعا.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراستنا هذه فيما يلي:

- دراسة مناهج المؤلفين تعين على معرفة الطرق التي سلكها العلماء في فهمهم للمسائل، وكيفية عرضهم لها وتعاملهم معها، وما هي القواعد التي ارتكزوا عليها في كل ذلك، ولما صارت مقدمة ابن الصلاح المنهل العذب لكل مرتو من هذا العلم، جاء مختصر الإمام ابن الملقن مسهلا لحفظ ما تضمنته تلك المقدمة، ومزيدا عليها فوائد قيمة.
- تكمن أهمية الكتاب أنه مختصر لمقدمة ابن الصلاح التي طار صيتها بين طلبة العلم.

إشكالية الدارسة:

يعتبر الإمام ابن الملقن واحدا من الذين أعجبوا بكتاب مقدمة الإمام ابن الصلاح فعزم على تلخيص وتقريب وتنقيح وتهذيب كتاب ابن الصلاح، من هنا نطرح الإشكال التالي:**ما**

هو مسلك الإمام ابن الملقن في كتابه المقنع في علوم الحديث؟ والتي تندرج تحتها الأسئلة الفرعية التالية:

- وما هي طريقة ابن الملقن في تلخيص مقدمة ابن الصلاح؟
- وكذلك في ما تكمن زياداته على الإمام ابن الصلاح؟
- وما هي المسائل التي ناقش المؤلف فيها ابن الصلاح؟

أهداف الموضوع:

تسعى دراستنا إلى تحقيق عدة أهداف منها:

- إبراز شخصية الإمام ابن الملقن من خلال كتابه المقنع في علوم الحديث.
- التعرف على أهم الآراء التي ناقش الإمام ابن الملقن فيها الإمام ابن الصلاح—.
- إيضاح جوانب المعرفة الحديثة عند الإمام ابن الملقن.
- لفت النظر إلى الاهتمام بالثروة العلمية التي خلفها علماء الأمة.
- إضافة لون جديد في موضوع من موضوعات الحديث إلى مكتبة الجامعة.

أسباب اختيار الموضوع:

والتي تنحصر في أسباب ذاتية وموضوعية، ولعل من أهمها:

- الوقوف على المسائل التي ناقش المؤلف فيها ابن الصلاح.
- التعرف على مسلك ابن الملقن في تلخيصه لمقدمة ابن الصلاح
- حبنا الشديد لسنة رسولنا الكريم.

الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة:

- قلة من تكلم عن موضوع منهج الإمام ابن الملقن في علوم الحديث.

الدراسة السابقة:

بعد البحث والاستفسار لم نجد -على حسب علمنا واطلاعنا-أحدا تناول موضوع "منهج الإمام ابن الملقن في كتابه المقنع في علوم الحديث" بشكل مستقل، وتعتبر هذه الفكرة وليدة المشرف الدكتور يوسف عبد اللاوي حفظه الله، إلا أننا قد وجدنا من سبقنا إليه بمنهج مختلف ألا وهي الرسائل التالية:

- المقنع في علوم الحديث لابن الملقن تحقيق ودراسة، جاويد أعظم عبد العظيم، رسالة ماجستير، إشراف:أحمد محمد يوسف، قسم الدارسات العليا بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1403هـ.

- جهود ابن الملقن في الحديث والفقه، عبد السلام عمران شعيب، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 1434هـ/2013م.

- الحافظ سراج الدين بن الملقن وجهوده في علوم الحديث وعلومه، رياض منسي العيسى، رسالة دكتوراه، إشراف: بديع السيد اللحام، كلية أصول الدين بجامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2015م.

مع أهمية هذه الدراسة العلمية إلا أنها تناولت منهج الإمام ابن الملقن في كتابه المقنع في علوم الحديث بشكل مجمل.

المنهج المتبع في دارستنا:

لقد اتبعنا في هذا على المناهج الآتية:

- **المنهج الاستقرائي**: وذلك باستقراء نصوص الإمام ابن الملقن من خلال كتابه المقنع في علوم الحديث
- **المنهج المقارن**: وذلك بمقارنة بين كلام كل من الإمام ابن الملقن والإمام ابن الصلاح.
- **المنهج التحليلي**: تمثل ذلك في تحليل بعض عبارات الإمام ابن الملقن.
- **المنهج التاريخي** : وذلك في ترجمة الإمام ابن الملقن .

منهجية كتابة البحث:

- بالنسبة للتهميش فإننا نذكر ما وفقنا عليه من معلومات فنوردها على التوالي:اسم الكتاب، ثم المؤلف، فالتحقيق-إن وجد-، ثم الطبعة ودار النشر ومكانها فالتاريخ-إن وجدت-، ثم الجزء والصفحة.
- وأما عن رموزنا في التهميش فهي كالتالي:إذا ذكرنا (ج) فنعني به الجزء، وإذا ذكرنا (ص)فنعني به الصفحة، وإذا ذكرنا (دط) فنعني به دون طبعة، وإذا ذكرنا (دد) فنعني به دون دار نشر، وإذا ذكرنا (دت) فنعني به بدون تاريخ، وإذا ذكرنا (دم ن) فنعني به دون معلومات نشر، وإذا ذكرنا (مج) فنعني به مجلد.
- وإذا ذكرنا ﴿...﴾فنعني به آية.
- وإذا ذكرنا «... »فنعني به قول أو فعل أو تقرير الرسولﷺ.
- وإذا ذكرنا (...)فنعني به قول البشر.
- وإذا ذكرنا...فنعني مازال الكلام متواصل.
- لم نستوعب جميع المسائل التي ناقش فيها الإمام ابن الملقن ابن الصلاح وإنما اقتصرنا على بعضها فقط.
- جميع الفهارس التي سيتم ذكرها مرتبة على حروف الهجاء.
- لم نتقيد في بحثنا بضرورة التوازن بين المباحث والمطالب وفي عدد الصفحات على الرغم من أن هذا الأمر مهم في الجانب الشكلي للمذكرة.

خطة الدراسة:

لقد اتبعنا في موضوع دراستنا على الخطة التالية:

حاولنا في هذا الدارسة الإلمام بكل جوانب منهج الإمام ابن الملقن، فحوى هذا الموضوع الذي هو تحت عنوان "منهج الإمام ابن الملقن في كنابه المقنع في علوم الحديث" على مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، أما المبحث الأول تناول ترجمة الإمام ابن الملقن، أما المبحث الثاني

يشتمل على تعريف بكتاب المقنع في علوم الحديث للإمام ابن الملقن، وخصصنا المبحث الثالث لمسالك التي سلكها الإمام ابن الملقن من خلال كتابه المقنع في علوم الحديث، أما الرابع تناول أهم المسائل التي ناقش المؤلف فيها ابن الصلاح، أما الخطة المفصلة لهذه الدارسة كالتالي:

المبحث الأول: ترجمة الإمام ابن الملقن.

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه، مولده.

المطلب الثاني: نشأته ورحلاته.

المطلب الثالث: ومذهبه عقيدته.

المطلب الرابع: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الخامس: ثناء العلماء عليه

المطلب السادس: مؤلفاته ووفاته.

المبحث الثاني:التعريف بكتاب المقنع في علوم الحديث

المطلب الأول:اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

المطلب الثاني: تاريخ وسبب التأليف واختياره لكتاب ابن الصلاح لتلخيصه.

المطلب الثالث:مصادره.

المطلب الرابع: وصف الكتاب.

المطلب الخامس:أهمية الكتاب.

المبحث الثالث: مسلك ابن الملقن في كتابه المقنع في علوم الحديث.

المطلب الأول:طريقة ابن الملقن في تلخيص مقدمة ابن الصلاح.

المطلب الثاني:طريقة ابن الملقن في زياداته على ابن الصلاح.

المطلب الثالث: طريقة ابن الملقن في اعتراضاته واستدراكاته على ابن الصلاح.

المطلب الرابع: طريقة ابن الملقن في اعتراضاته واستدراكاته على غير ابن الصلاح.

المطلب الخامس:طريقة الإمام ابن الملقن في الإحالة إلى ما تقدم ذكره وما سيأتي.

المطلب السادس:طريقة الإمام ابن الملقن في الإحالة إلى بعض كتبه

المبحث الرابع: أهم المسائل التي ناقش المؤلف فيها ابن الصلاح

المطلب الأول:مسألة التصحيح والتحسين والتضعيف في الأزمان المتأخرة.

المطلب الثاني:حديث الصحيحين يفيد الظن أو العلم اليقيني؟

المطلب الثالث: زيادات الثقات وحكمها.

المطلب الرابع: رواية مجهول العين.

المطلب الخامس:تقطيع الحديث في الأبواب.

خاتمة.

المبحث الأول: ترجمة الإمام ابن الملقن

- **المطلب الأول**: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه، مولده
- **المطلب الثاني**: نشأته ورحلاته
- **المطلب الثالث**: ومذهبه عقيدته
- **المطلب الرابع**: شيوخه وتلاميذه
- **المطلب الخامس**: ثناء العلماء عليه
- **المطلب السادس**: مؤلفاته ووفاته

سنتطرق في هذا المبحث بإذن الله بالتعريف بجبل من جبل الحافظ إلا وهو الإمام ابن الملقن–.

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه مولده

أولا:اسمه ونسبه:

عمر بن على بن أحمد بن محمد بن عبد اللَّه الأنصاري، الوادي آشي[1]، الأندلسي الأصل، التكروري[2] ثم المصري الشافعي.

ثانيا: كنيته ولقبه:

هو سراج الدين أبو حفص[3]، المعروف بابن الملقن' وعرف أيضا بابن النحوي لأن أباه كان نحويا[4].

ثالثا:مولده:

اختلف في ولدت الإمام ابن الملقن– منهم من قال يوم الخميس في شهر ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة[5].

وكذا قيل: في يوم السبت رابع عشريه –والأول أصح–كما قال الإمام السخاوي[1] في كتابه الضوء اللامع.

---

(1)نسبة إلى وادي أشي في الأندلس. ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، ط2، دار صادر، بيروت، 1995م، 198/1.

(2)نسبة إلى تكرور، وهي بلد تنسب إلى قبيل من السودان، في أقصى جنوب المغرب، أهلها أشبه بالزنوج. ينظر: الروض المعطار في خبر الأقطار، الحِميرى، ت: إحسان عباس، ط2، دار السراج، بيروت، 1980م، ص134.

(3)إنباء الغمر بأبناء العمر، ابن حجر العسقلاني، ت: حسن حبشي، دط، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية –لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، 1389هـ/1969م، 216/2.

(4)لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، ابن فهد، ط1، دار الكتب العلمية، 1419هـ/1998م، ص129.

(5)الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، دط، دار مكتبة الحياة، بيروت، 100/6.

المطلب الثاني: نشأته ورحلاته

أولا: نشأته العلمية

نشأ ابن الملقن يتيما إذ مات والده وهو ابن سنة[2] فتركه في كفالة أحد أصدقائه عيسى المغربي وكان يلقن القرآن العظيم بجامع ابن طولون[3]، فتزوج بأمه فعرف به حيث قيل له ابن الملقن[4].

وقد ابتدأ الشيخ عيسى المغربي بتحفيظه القرآن فحفظه، ثم حفظ بعد ذلك "عمدة الأحكام" وأراد أن يقرئه على مذهب مالك فأشار عليه صديق والده ابن جماعة أن يقرئه على مذهب الشافعي فدرس "المنهاج" وحفظه وأسمعه على الحافظين أبى الفتح ابن سيد الناس والقطب الحلبي. وحبب اللّه تعالى إليه علم الحديث فاتجه إليه وهو صغير، وأقبل عليه وسمع الكثير من الشيوخ.[5]

---

(1)محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي الأصل، القاهري المولد، الشافعي فقيه، مقرئ محدث، مؤرخ، مشارك في الفرائض والحساب والتفسير وأصول الفقه، وولد بالقاهرة في ربيع الأول.من تآليفه الكثيرة: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع في اثني عشر مجلدا، المقاصد الحسنة في الأحاديث الجارية على الألسنة، وتوفي بالمدينة سنة902هـ. ينظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دط، دار إحياء التراث العربي بيروت، دت، 150/10.والكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين الغزي، ت: خليل المنصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1418هـ/1997م، 53/1.

(2) درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، على المقريزي، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1423هـ/2002م، 430/2.

(3) هو أحمد بن طولون، أبو العباس تركي مستعرب.كان شجاعا جوادا حسن السيرة، بنى الجامع المنسوب إليه في القاهرة. ومن آثاره قلعة يافا (بفلسطين)، وتوفي سنة 270هـ.ينظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، ط15، دار العلم للملايين، 2002م، ص140.

(4)إنباء الغمر بأبناء العمر، ابن حجر العسقلاني، 217/2.

(5)لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، ابن فهد، ص129.

ثانيا: رحلاته

الرحلة في طلب العلم والحديث خاصة سنة متبعة لدى العلماء من سلف الأمة الصالح، ومن دأب أئمة النقاد والجهابذة، إذ يندر أن تجد إمام لم يرحل في طلب العلم، لذا نجد الأمام ابن الملقن اتبع درب السلف، فارتحل إلى أماكن عدة طلبا للعلم، حيث رحل على:

بيت المقدس الشريف: والتي التقى فيها بالحافظ العلائي، وقرأ عليه، وأخذ عنه، وقد أخبر به عن نفسه، فقال: "ما أخبرنا بقية الحفاظ صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي، بالقدس الشريف، بقراءتي عليه"، وقال في موضع آخر: "في رحلتي إلى القدس الشريف نقلته"[1].

رحلته إلى دمشق وحمص: أخبر ابن الملقن بذلك عن نفسه:"حمص من الشام، رأيتها في رحلتي إليها"[2]. و

كذلك أشار إلى هذِه الرحلة أكثر الذين ترجموا لابن الملقن، قال الشهاب ابن حجي: "ورد علينا دمشق في سنة سبعين طالبًا لسماع الحديث"[3].

رحلته إلى مكة لأداء الحج: التي أشار إليها الإمام السخاوي فقال: "قرأت بخطه إجازة كتبها وهو بمكة سنة إحدى وستين وسبعمائة(761هـ) تجاه الكعبة قال فيها: إن مروياته: الكتب الستة، ومسند الشافعي، وأحمد، والدارمي..." وذكر فيها مشايخه، ومؤلفاته[4].

---

(1)البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن، ت: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، ط1، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1425هـ/2004م، 323/1.

(2)التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن، ت:دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط1، دار النوادر، دمشق – سوريا، 1429هـ-2008م، 661/17.

(3)تاريخ ابن حجي، ابن حجي، ت:أبو يحيى عبد الله الكندري، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1424 هـ/2003م، 522/1.

(4) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، المصدر السابق، 260/5.

المطلب الثالث: ومذهبه عقيدته

أولا: مذهبه

كان الإمام ابن الملقن شافعي المذهب[1]، بل من أئمة الشافعية، كذا قال أكثر من ترجم له، وذكره قاضي شهبة في الطبقة الثامنة والعشرين من طبقات الشافعية، وهو كتاب خاص بهم دون غيرهم.

كما يدل على ذلك كثرة تصانيفه في الفقه الشافعي، مثل: "التذكرة في الفقه الشافعي" و"تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج"، وهو شرح لكتاب"منهاج الطالبين" لأبي زكريا النووي الذي أعتبر عمدة الفقه الشافعي.

ثانيا: عقيدته

كان ابن الملقن ينقل عقيدة الأشاعرة دون تمحيص إذ هي عقيدة حكام البلاد وملوكها وغالب علمائها في ذلك الوقت، وقليلا ما ينقل عقيدة السلف بنوع من الإقرار.

وتظهر عقيدته من خلال كلامه في الصفات في شرحه لكتاب التوحيد من صحيح البخاري[2].

فقد عاصر الإمام ابن الملقن دولة المماليك الذين كانوا على مذهب الأشاعرة، ونشروه في الأمصار، بحيث أنه كما يقول المقريزي: (نسي غيره من المذاهب، وجهل حتى لم يبق اليوم

---

(1)طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، ت: د. الحافظ عبد العليم خان، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1407هـ، 46/4.

(2)مقدمة التوضيح لشرح جامع الصحيح، ابن الملقن، ط1، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، 1429هـ/2008م، 208/1.

مذهب بخالفه، إلا أن يكون مذهب الحنابلة أتباع الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبلΔ، فإنهم كانوا على ما كان عليه السلف، لا يرون تأويل ما ورد من الصفات[1]).

المطلب الرابع: شيوخه وتلاميذه

أولا:شيوخه

تتلمذ ابن الملقن على عدد كبير من علماء في فنون عديدة، حيث التقى ابن الملقن بأكابر علماء عصره فأخذ عنهم، وانتفع بهم وكان لهم الأثر في رفعة منزلته العلمية ولهم أثر واضح في نبوغه وحياته:

حيث **أخذ الفقه** على أعلام من الشافعية منهم:

- علي بن عبد الكافي بن على السبكي الأنصاري تقي الدينت756هـ[2].
- أحمد بن عمر بن أحمد النشائي كمال الدين أبو العباس الشافعي الخطيب ت757هـ[3].
- عبد الرحيم بن الحسن بن على الإسنوي جمال الدين المصري الشافعي ت772هـ[4].
- عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم المعروف بابن جماعة ت767هـ[5].

وأخذ الأصول على:

- إبراهيم بن إسحاق بن شرف الدين المناوي ت 757 هـ[6].
- أحمد بن محمد بن محمد بن قطب الدين محمد القسطلاني شهاب الدين ت 776 هـ.[1]

---

(1)المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تقي الدين المقريزي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418 هـ، 192/4.

(2)الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، ت: محمد عبد المعيد ضان، ط2، مجلس دائرة المعارف العثمانية –صيدر اباد/الهند، 1392هـ/1972م، 84/4.

(3) المصدر نفسه، 380/1.

(4) المصدر نفسه، 342/1.

(5) المصدر نفسه، 186/3.

(6)طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، 46/4.

وأخذ القراءات عن:

- برهان الدين الرشيدي ت 749 هـ.[2]

أخذ العربية عن:

- عبد اللَّه بن يوسف بن عبد اللَّه جمال الدين المشهور بابن هشام ت761هـ[3].
- محمد بن يوسف بن على الغرناطي أبو حيان الأندلسي ت745هـ[4]صاحب "البحر المحيط".
- مغلطاي بن قليج بن عبد اللَّه الحنفي الحافظ علاء الدين ت762هـ[5].

وأخذ الحديث عن:

- محمد بن محمد بن محمد بن أحمد أبو الفتح اليعمري الشهير بابن سيد الناس ت734هـ[6].

ثانيا:تلاميذه

يعد ابن الملقن إماما من الأئمة في عصره، تُشد إليه الرحال ويطلب منه العلم وقد نهل من علمه جمهرة من التلاميذ الذين أصبحوا فيما بعد أعلاما، وسنذكر هنا بعض من تلاميذه:

- علي بن عمر بن علي نور الدين أبو الحسن بن السراج أبي حفص بن الملقن، ويعرف كأبيه بان الملقن ت807هـ[7].
- إبراهيم بن العز محمد بن أحمد الهاشمي التنويري المالكي الشافعي ت819هـ.[8]

---

(1) الدر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، المصدر السابق، 110/1.

(2)الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، 100/6.

(3)الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، 93/3.

(4) المصدر نفسه، 58/6.

(5) طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، 44/4.

(6) أنباء الغمر بأبناء العمر، ابن حجر العسقلاني، 217/2.

(7) المصدر نفسه، 218/2.

(8)الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، المصدر السابق، 78/7.

- إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي المعروف بسبط ابن العجمي الإمام العلامة ت841هـ.[1]
- أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي أبو زرعة ت826هـ.[2]
- أحمد بن علي المقريزي المؤرخ ت845هـ.
- أحمد بن علي العسقلاني الشهير بابن حجر ت852هـ.[3]
- محمد بن أحمد بن عثمان بن خلف بن عثمان المحب البهوتي ت855هـ.[4]
- أحمد بن محمد بن أحمد الكناني الزفتاوي المقرئ ت861هـ.
- أحمد بن موسى بن عبد اللَّه الشهاب المغربي الصنهاجي ت858هـ.[5]
- أحمد بن نصر اللَّه بن أحمد بن محمد التستري البغدادي.[6]

المطلب الخامس: ثناء العلماء عليه

رحلة ابن الملقن الواسعة، وأخذه عن العلماء، جعل لديه ملكة في الاطلاع والمعرفة، فكان بذلك واسع الاطلاع غزير العلم في الحديث وعلومه والفقه وأصوله، والنحو وغيرها من الفنون، شهد بنبله وعظيم منزلته الأئمة الأعلام، ولهذا فقد أثنى على الإمام ابن الملقن خلق كثير ممن عرفه أو لقبه أو طالع كتبه، ومن ذلك:

---

(1)المصدر نفسه، 138/1.

(2) المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، يوسف بن تغري بردي، ت: دكتور محمد محمد أمين، دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دت، 331/1.

(3)المصدر السابق، 17/2.

(4) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، 2/7.

(5)الأنساب، الصنعاني، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط1، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1382هـ/1962م، 336/7.

(6)الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، المصدر السابق، 238/2.

- قال قاضي صفد العثماني[1] في طبقات الفقهاء: (إنه أحد مشايخ الإسلام صاحب التصانيف التي ما فتح على غيره بمثلها في هذه الأوقات[2]).

- وكذلك ذكره الإمام المقريزي في كتابهدرر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة حيث قال: (كان من أعذَبِ الناس ألفاظًا، وأحسنهم خلقاً، وأعظمهم محاضرة[3]).

- ووصفه ابن حجر في كتابه: (كان حسن الصورة، مديد القامة، يحب المزاح والمداعبة مع ملازمة الإشغال والكتابة، حسن المحاضرة، جميل الأخلاق كثير الإنصاف).

- وقال أيضا: (وهؤلاء الثلاثة العراقي والبلقيني وابن الملقن كانوا أعجوبة هذا العصر، الأول في معرفة الحديث وفنونه، والثاني في التوسيع في معرفة مذهب الشافعي، والثالث في كثرة التصنيف).[4]

- ووصفه تلميذه سبط ابن العجمي: (...وشاكلته حسنة وكذلك خلقه مع التواضع والإحسان وقال: كان منقطعًا عن الناس، لا يركب إلا إلى درس أو نزهة...وقال أيضا"حفاظ مصر أربعة أشخاص وهم: البلقيني وهو أحفظهم لأحاديث الأحكام، والعراقي وهو أعلمهم بالصنيعة والهيثمي وهو أحفظهم للأحاديث وابن الملقن وهو أكثرهم فوائد في الكتابة على الحديث"[5].

- وقال عنه الحافظ العلائي: (الشيخ الفقيه الإمام العالم المحدث الحافظ المتقن البارع سراج الدين شرف الفقهاء والمحدثين فخر الفضلاء المدققين[6])،

---

(1)محمد بن عبد الرحمن بن الحسين القرشي الشافعي، الدمشقي، العثماني، المعروف بقاضي صفد (صدر الدين) من القضاة، ولي القضاء بصفد.من آثاره: رحمة الأمة في اختلاف الأئمة.ينظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، 138/10.

(2)البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، دط، دار المعرفة – بيروت، دت، 510/1

(3) درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، علي المقريزي، 403/2

(4)إنباء الغمر بأبناء العمر، ابن حجر العسقلاني، 218/2.

(5)لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، ابن فهد، ص 131.

(6)جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين العلائي، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1407 /1986م، ص6.

- وقال عنه العلامة ابن فهد: "الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام وعلم الأئمة الأعلام عمدة المحدثين[1]".

- قال عنه السيوطي: "الإمام الفقيه الحافظ ذو التصنيف الكثيرة[2]".

فهذه بعض الأقوال المذكورة فيه، وهي كافية في بيان قدره وعلو منزلته أضف إلى ذلك الثروة العلمية الضخمة التي خلفها—.

المطلب السادس: مؤلفاته ووفاته

أولا: مؤلفاته

اشتهر الإمام ابن الملقن بكثرة التصنيف، قال الإمام السيوطي في "التدريب" في النوع الثالث والتسعين في معرفة الحفاظ: أربعة تعاصروا: السراج البلقيني والسراج ابن الملقن، والزين العراقي، والنور الهيثمي، أعلمهم بالفقه ومداركه البلقيني، وأعلمهم بالحديث ومتونه العراقي، وأكثرهم تصنيفًا ابن الملقن، وأحفظهم للمتون الهيثمي[3].

ذكر الدكتور عبد الله بن سعاف اللحياني في مقدمة "تحفة المحتاج" أسباب كثرة تصانيف ابن الملقن فيقول: ولعل من أسباب كثرة تصانيف ابن الملقن تعود إلى عوامل عدة أهمها بعد توفيق الله ما يلي:

- تفرغه للعلم والتأليف وقلة مشاغله فلم تكن لقمة العيش لتصرفه عن الدرس والتحصيل والكتابة؛ وذلك لأنه كان موسعًا عليه في الدنيا وكان أيضًا قليل العيال فلم يكن له إلا ابنه الوحيد علي[4]. **يقول المقريزي:**(وأقبل على علم الحديث في صغره، وعني به لتوفره على ذلك

---

(1)لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، ابن فهد، المصدر السابق ص129.

(2)طبقات الحفاظ، السيوطي، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1403، ص 542.

(3)تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، السيوطي، ت: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دط، دار طيبة، 293/2.

(4) مقدمة المحقق عبد الله اللحياني لكتاب تحفة المحتاج، ص68.

وتفرغه له فإنه وصيه أنشأ له ربعا أنفق عليه نحو ستين ألف درهم كان يتحصل له منه كل يوم مثقال ذهب مع رخاء الأسعار وعدم العيال)[1].

- امتداد حياته العلمية، فقد عاش ثمانين سنة ولم يتوقف عن التأليف إلا قبيل وفاته بعام أو عامين.
- اشتغاله بالتأليف وهو شاب، فقد كتب بعض مصنفاته وهو بعد لم يبلغ العشرين[2].
- مكتبته الضخمة التي جمع فيها آلاف الكتب القيمة في مختلف فروع المعرفة.
- سعة دائرته العلمية، وسرعته في القراءة والكتابة، فقد ذكر عنه تلميذه سبط ابن العجمي أنه طالع مجلدين من "الأحكام" للمحب الطبري في يوم واحد.[3]

كل ذلك قد هيأ لابن الملقن أن يكون أكثر أهل زمانه تصنيفًا، حتى بلغت كتبه في سائر الفنون نحوًا من ثلاثمائة كتاب لم يصلنا منها إلا القليل.

ومن مؤلفاته في التفسير:

- غريب كتاب الله العزيز[4].

وفي الحديث:

- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام[5].
- البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير.[6]
- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج.[7]

---

(1) درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، علي المقريزي، 430/2.

(2)حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، مصر، 1387 هـ/1967م، 438/1.

(3) أنباء الغمر بأبناء العمر، ابن حجر العسقلاني، لابن حجر، 218/2.

(4) مقدمة المحقق عبد الله اللحياني لكتاب تحفة المحتاج في أدلة المنهاج، لابن الملقن، 88/1.

(5) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، 508/1.

(6)كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دط، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م، 1875/2.

(7) المصدر نفسه، 1874/2.

- البلغة في أحاديث الأحكام مما اتفق عليه الشيخان.
- تخريج أحاديث "مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل".[1]
- تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار.
- التوضيح في شرح الجامع الصحيح.
- حدائق الحقائق: وجاء في بعض النسخ تسميته "حدائق الأولياء".[2]
- خلاصة البدر المنير: وهو اختصار "للبدر المنير.[3]
- شرح الأربعين النووية:
- شرح زوائد سنن أبي داود: وهو شرح لزوائد سنن أبي داود على الصحيحين ويقع في مجلدين.[4]
- شرح زوائد مسلم على البخاري: يقع في أربعة مجلدات.
- ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه.[5]
- شرح فيه زوائد ابن ماجه على الصحيحين وأبي داود، والترمذي والنسائي، وألحق في خطبته بيان من وافقه من باقي الأئمة الستة، مع ضبط المشكل من الأسماء والكنى، وما يحتاج إليه من الفوائد مما لم يوافق الباقين.
- المحرر المذهب في تخريج أحاديث المهذب.[6]
- مختصر صحيح ابن حبان
- مختصر مسند أحمد بن حنبل.[1]

---

(1) لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، ابن فهد، المصدر السابق، ص130.

(2)الأعلام، خير الدين الزركلي، 57/5.

(3)البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، 508/1.

(4) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين الذهبي، ت: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، ط1، دار القبلة للثقافة الإسلامية –مؤسسة علوم القرآن، جدة، 1413 هـ/1992م، ص109.

(5) الضوء اللامع، لأهل القرن التاسع، السخاوي، ص102.

(6) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، المصدر السابق، 509/1.

مصطلح الحديث الشريف:

- المقنع في علوم الحديث[2]؛ وهذا محل الدراسة.
- التذكرة في علوم الحديث: وهي رسالة مختصرة جدًّا جعلها المؤلف كالإشارات، اختصرها من كتابه الكبير "المقنع".
- تلخيص معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح، أو مختصر مقدمة ابن الصلاح.
- فتح المغيث بشرح تذكرة الحديث: وهي شرح لتذكرة علوم الحديث.[3]

في أصول الفقه والفقه والقواعد:

أصول الفقه:

- شرح مختصر منتهي السول والأمل في علمي الأصول والجدل.
- شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول[4].

الفقه:

- إرشاد النبيه إلى تصحيح التنبيه.
- أمنية النبيه فيما يرد على تصحيح التنبيه.
- التذكرة في الفروع على مذهب الشافعي[5].

القواعد:

- الأشباه والنظائر في الفروع.[6]

في اللغة والسيرة والتراجم والتاريخ والنحو وكتب متفرقة:

---

(1) لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، ابن فهد، ص130.

(2)ذيل طبقات الحفاظ للذهبي، جلال الدين السيوطي، ت: الشيخ زكريا عميرات، دط، دار الكتب العلمية، ص244.

(3)الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، 102/6.

(4)لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، ابن فهد، 130.

(5) المجمع المؤسس للمجمع المفهرس، ابن حجر، ت:يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دط، دار المعرفة، بيروت، 323/2.

(6) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، 438/1.

اللغة:

- الإشارات إلى ما وقع في المنهاج من الأسماء والأماكن واللغات[1].

السيرة:

- غاية السول في خصائص الرسولﷺ

- مختصر دلائل النبوة: وهو اختصار و"دلائل النبوة" للبيهقي.

التراجم والرجال:

- إكمال تهذيب الكمال: اختصر ابن الملقن "تهذيب الكمال" للمزي مع التذييل عليه[2].

- إيضاح الارتياب في معرفة ما يشتبه ويتصحف من الأسماء والأنساب، والألفاظ، والكنى، والألقاب، الواقعة في تحفة المحتاج إلى أحاديث المنهاج.

- طبقات الأولياء.

- طبقات القراء.

- طبقات المحدثين:ذكر فيه طبقات المحدثين من زمن الصحابة إلى زمنه.[3]

في النحو:

- شرح ألفية ابن مالك.

كتب متفرقة:

- تلخيص الوقوف على الوقوف.

- عدد الفرق.

- الناسك لأم المناسك.

---

(1)معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، 298/7.

(2) المصدر السابق، 298/7.

(3)بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، رضي الدين الغزي، ت: أبو يحي عبد الله الكندري، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1421 هـ/2000م، ص 233.

ثانيا: وفاته:

ابتلي– باحتراق كتبه، وأكلت النار أكثر مسوداته، فتغير حاله بعدها وكان ذلك سببا في حجب ابنه له عن الحديث، ثم وافاه الأجل في ليلة الجمعة السادس عشر ربيع الأول سنة أربع وثمانمائة(804هـ)بالقاهرة، ودفن بجوار أبيه بحوش سعيد السعداء[1].

(1)طبقات الحفاظ، السيوطي، ص542.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب المقنع في علوم الحديث

- **المطلب الأول**: اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه
- **المطلب الثاني**: تاريخ وسبب التأليف واختياره لكتاب ابن الصلاح لتلخيصه
- **المطلب الثالث**:مصادره
- **المطلب الرابع**: وصف الكتاب
- **المطلب الخامس**: أهمية الكتاب

بعد ما عرفنا ترجمة الإمام ابن الملقن في المبحث السابق نحاول في هذا المبحث التعرف على التعريف بالكتاب من حيث الاسم ونسبة إلى مؤلفه، تاريخ وسبب اختياره كتاب ابن الصلاح لتلخيصه وكذا طبعة الكتاب، وصف الكتاب وما مدى أهميته.

المطلب الأول:اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه

أولا: اسم الكتاب[1]

لا خلاف في أن اسم الكتاب المقنع في علوم الحديث كما سماه المصنف– على هذا الاسم في بعض المواضع، فلم يصرح ابن الملقن باسمه في مقدمة الكتاب، وإنما صرح باسمه في مواضع أخرى من مصنفاته، فذكر اسمه في كتابه العقد المذهب قائلا: (والمقنع في علوم الحديث، مختصر كتاب ابن الصلاح[2])، وكذلك في البدر المنير حيث قال:(كما ذكرته في الْمقنع فِي عُلُوم الحَدِيث)[3] المعين على تفهم الأربعين (وقد أوضحتُ ذلك في المقنع في علوم الحديث).[4] وغير ذلك من مصنفاته.

ثانيا:نسبة الكتاب إلى المؤلف

هذا الكتاب مطبوع بصحة نسبته إلى الإمام ابن الملقن–، ويدل على ذلك عدة أمور، من بينها:

---

(1) ينظر:الحافظ سراج الدين بن الملقن وجهوده في علوم الحديث وعلومه، رياض منسي العيسى، رسالة دكتوراه، اشراف: بديع السيد اللحام، كلية أصول الدين بجامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2015م، ص432.

(2)العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، ابن الملقن، ت: أيمن نصر الأزهري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ/1997م، ص433.

(3) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن، 134/3.

(4)المعين على تفهم الأربعين، ابن الملقن، ت: الدكتور دغش بن شبيب العجمي، ط1، مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع، الكويت، 1433هـ/ 2012م، ص238.

1- ما أشار إليه مؤلفه في كتابه العقد المذهب، وفي البدر المنير، وفي التوضيح لشرح الجامع الصحيح[1]، وفي الإعلام بفوائد عمدة الأحكام[2]، وفي المعين على تفهم الأربعين، وفي كافي المحتاج إلى شرح المحتاج، وفي إجاز الوعد الوفي في شرح جامع الترمذي.

2- وعزاه إليه كل من:ابن الخطيب الناصرية والحافظ ابن حجر وابن قاضي شهبة والسخاوي والشماع الحلبي والروداني والزركلي وعمر رضاء كحالة.

3- ما قاله الإمام ابن الملقن فيما نقله الإمام السخاوي:(ووقع لي عدة أحاديث تساعيات ذكرت منها ثلاثة في آخر كتابي المقنع في علوم الحديث)[3].

4- ما نقله الحافظ ابن حجر نصا من كتاب المقنع في كتاب النكت على ابن الصلاح وأضافه إلى كتاب المقنع في علوم الحديث للشيخ سراج الدين ابن الملقن[4].

5- وكذلك ما ذكره في كتابه تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة:(قال الشيخ سراج الدين ابن الملقن في كتابه المقنع...[5])

6- كما نسبه بعض المحدثين هذا الكتاب إليه في ترجمته مثل: ابن فهد[6]، والسيوطي[7]، والشوكاني[8]، والبغدادي[1]، والحاجي خليفة[2].

---

(1) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن، 102/2.

(2)الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، ابن الملقن، ت: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، ط1، دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1417 هـ/1997م، 207/2.

(3)الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، 601/6.

(4)النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1404هـ/1984م، 301/1.

(5)تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، ابن عراق، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1399 هـ، 321/1.

(6)لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، ابن فهد، 130/1.

(7)ذيل طبقات الحفاظ للذهبي، السيوطي، ص244.

(8) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، ، 509/1.

المطلب الثاني: تاريخ وسبب التأليف واختياره لكتاب ابن الصلاح

نص الإمام ابن الملقن في كتابه المقنع في علوم على تاريخ تأليفه له وبين سبب تأخره في تلخيصه لكتاب مقدمة ابن الصلاح وكذا بين سبب التأليف واختياره لكتاب ابن الصلاح لتلخيصه

أولا:تاريخ تأليف كتاب المقنع في علوم الحديث:

بين الإمام ابن الملقن رحمه الله تاريخ تأليف كتاب المقنع في علوم الحديث حيث قال آخر كتابه: (وكان الابتداء في تعليق هذا المختصر المبارك في سنة سبع وأربعين وسبعمائة، ثم فتر العزم، وحصل النشاط إلى إكماله وتدريسه يوم الجمعة رابع عشر ربيع الأول من سنة ثمان وخمسين وسبعمائة،واتفق نجازه يوم الاثنين ثالث عشر من سنة تسع وخمسين وسبعمائة[3]).

(1)هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، الباباني البغدادي، ط1، دار إحياء التراث العربي بيروت، 1951م، 792/1.

(2) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، 1809/2.

(3)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، ت: عبد الله بن يوسف الجديع، ط1، دار فواز للنشر، السعودية، 1413هـ/1992م، 678/2.

ثانيا:سبب تأليف الكتاب

نص الإمام ابن الملقن على سبب الباعث على تأليف لهذا الكتاب هو الاهتمام منه بعلم الحديث، حيث قال في مقدمته: (فالعلم بحديث رسول اللهﷺ وروايته من أشرف العلوم إذ هو ثاني الأساس والمقدم على الإجماع والقياس[1]).

ثالثا: سبب اختياره كتاب ابن الصلاح لتلخيصه[2]:

بعد ذكره المصنفات في علوم الحديث أشار إلى كتاب ابن الصلاح، وأنه من أجمعها في إشارة لسبب اختياره لتأليف كتابه هذا حوله حيث قال: (ومن أجمعها كتاب العلامة الحافظ تقي الدين أبي عمرو بن الصلاح سقى الله ثراه وجعل الجنة مأواه فإنه جامع لعيونها ومستوعب لفنونها وجعل أنواعه زائدة على الستين، وأنها تزيد على ذلك، وقد وقع الاختيار بفضل الله وقوته على تلخيصه[3]).

المطلب الثالث :مصادره

نجد أن الإمام ابن الملقن جمع مادته العلمية من كتب شتى، وهي بلا شك غزيرة، حيث انه اطلع على كثير من الكتب التي ألفت في هذا الفن منها:

(1) المصدر السابق، 37/1.

(2)جهود ابن الملقن في الحديث والفقه، عبد السلام عمران شعيب، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 1434هـ/2013م، 1240/2.

(3)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 39/1.

1- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: 360هـ). وما يدل اعتماده عليه قوله[1]:(واختار الرامهرمزي أن يمد عطفة خط التخريج ...[2]).

2- معرفة علوم الحديث للحاكم (المتوفى: 405هـ). وما يدل اعتماده عليه قوله[3] :(...قال الحاكم لما حكى الخلاف السالف في أصح الأسانيد [4]).

3- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض(المتوفى: 544هـ). وما يدل اعتماده عليه قوله.[5]: (حدد أهل الصنعة ذلك أن أقله سن محمود بن الربيع...[6]).

4- أسماء الصحابة لابن منده(المتوفي:395).وما يدل اعتماده عليه قوله:(قال ابن منده لبعض أصحابه يا فلان يكفيك من السماع شمة وأباه آخرون...[7]).

5- الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: 702هـ). وما يدل اعتماده عليه قوله[8]: (وقد نبه على ذلك الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في اقتراحه[9]).

([1]) المصدر السابق، 358/1.

(2)المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي،ص606.

([3])المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 358/1.

(4) معرفة علوم الحديث،الحاكم،ص53.

(5)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن ، 290/1.

(6) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض،ص62.

(7)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن ، 312/1.

(8) المصدر نفسه، 84/1.

(9) الاقتراح في بيان الاصطلاح،ابن دقيق العيد،ص7.

6- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ) وما يدل اعتماده عليه قوله[1]:(وبه جزم النووي في تقريبه فقال إنه بإسقاط المكرر نحو أربعة آلاف...[2]).

فاستفاد المؤلف من الكتب المذكورة ونقل منها كثيرا، كما استفاد من مؤلفات أصول الفقه:

1- اللمع في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 476هـ).

2- المستصفى، ابو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ) ومثله: (...وقد حكاه عنه الغزالي في المستصفى[3]).

3- الإحكام في أصول الأحكام، ابو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: 631هـ) وما يدل اعتماده عليه قوله: (وحكاه الآمدي عن المتكلمين...[4]).

وقد استعمل المؤلف في كتابه الرموز للكتب الستة:

- الإمام البخاري برمز (خ) ومثاله: (... قلت وكذا أحمد بن سنان بن أسد بن حبان روى له **خ** في الحج...[5]).
- الإمام مسلم برمز (م) ومثاله: (... روى له خ في الحج و**م** في الفضائل...[6]).
- الإمام ابي داود بالرمز (د) ومثاله: (...وفي سنن **د**ن من حديث رافع بن عمرو...[1]).

---

(1)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن ، 64/1.

(2) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث،النووي،ص64.

(3)المصدر نفسه، 250/1.

(4) المصدر نفسه، 303/1.

(5)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، المصدر السابق، 605/2.

(6)المصدر نفسه، 605/2.

- الإمام الترمذي بالرمز (ت) ومثاله: (... رواه ق **ت** وقال حسن غريب...[2]).
- الإمام النسائي بالرمز ب (ن) ومثاله: (...وفي سنند **ن** من حديث رافع بن عمرو...[3]).
- الإمام ابن ماجه بالرمز (ق) ومثاله: (...رواه قت وقال حسن غريب...[4]).

(1)المصدر نفسه، 401/1.

(2)المصدر نفسه، 177/1.

(3)المصدر نفسه، 401/1.

(4)المصدر نفسه، 177/1.

- **المطلب الرابع: وصف الكتاب**

يقع الكتاب المقنع في علوم الحديث الإمام ابن الملقن في حجم متوسط، يشتمل على مقدمة وخمسة وستين نوعا من علوم الحديث[1].

أما **المقدمة** فقد ذكر فيها السبب الباعث على التأليف هذا الكتاب هو الاهتمام منه بعلوم الحديث والوقوف على معرفته كما يقول المؤلف في مقدمته(بعد الحمد، فعلم بحديث رسول اللهﷺ وروايته من أشرف العلوم إذ هو ثاني الأساس والمقدم على الإجماع والقياس...[2])

وبين كذلك سبب اختياره لكتاب ابن الصلاح فقال: (...وقد صنف فيه الأئمة الترمذي في جامعه وعلله، والحاكم في أصوله ومدخله، والخطيب في كفايته وجامعه، ومن أجمعها كتاب العلامة الحافظ تقي الدين أبي عمرو بن الصلاح سقى الله ثراه وجعل الجنة مأواه[3]).

وأما **منهجه:** فقال عنه: (وقد وقع الاختيار بفضل الله وقوته على تلخيصه وتقريبه وتنقيحه

وتهذيبه مع زيادات عليه مهمة وفوائد جمة لا تلفى مسطورة ولا تكاد توجد في الكتب، المشهورة من الله تعالى بالوقوف عليها وتفضل بإفادة المتشوقين إليها، وعلمت للزيادة علامة دائرة بالحمرة في أولها وآخرها وربما قلت في أولها قلت وفي آخرها علامة الدائرة المذكورة...[4]).

فهذا الكتاب في علوم الحديث جمع ابن الملقن مادة علمية، وفوائد مهمة، وزيادات نافعة على علوم الحديث لابن الصلاح.

---

(1)ينظر:المقنع في علوم الحديث لابن الملقن تحقيق ودراسة:جاويد أعظم عبد العظيم، رسالة ماجستير، إشراف:أحمد محمد يوسف، قسم الدارسات العليا بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1403هـ، ص70.

(2)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 37/1

(3) المصدر نفسه، 39/1.

(4) المصدر نفسه، 40/1.

وقد جمع ابن الصلاح في علومه خمسة وستين نوعا، وتبعه في ذلك ابن الملقن

أما طريقته في تلخيص مقدمة ابن الصلاح فكان ابن الملقن– ينقل ملخصا من نصوص ابن الصلاح من كتابه ثم يأتي بمناسبتها تعليقات مفيدة عليها، وذلك غرض أصيل من أغراض ابن الملقن في كتابه المقنع، وقصده إعطاء المعلومات وتقريب العلوم في هذا الفن إلى أذهان الناس ليطلعوا عليها وليستفيد منه كما قال جاويد الأعظم[1].

وختم الكتاب بذكر أحاديث: بالإسناد فذكر منها ثلاثة ونحن سنقتصر على ذكر الراوي الأعلى لكل متن من المتون الثلاثة التي ذكره الإمام ابن الملقن ونحيل إلى باقي السند في الهامش السفلي على صفحة الكتاب وجزء.

حيث قال: الإمام ابن الملقن ولنختمه بذكر أحاديث بالإسناد على عادة الحفاظ النقاد، فذكرها بالأسانيد[2]:

1- عن أنس بن مالك قال: قال رسول اللهﷺ[3]: «**الحياء خير كله**[4]».

2- عن أنس قال: قال رسول اللهﷺ[5]:«**من قرأ مئة آية كتب من القانتين ومن قرأ مائتي آية لم يكتب من الغافلين ومن قرأ ثلاثمائة آية لم يحاجه القرآن**[6]».

3- وبه قال قال رسول اللهﷺ: «**من قال سبحان الله وبحمده كتب له ألف ألف حسنة ومحي عنه ألف ألف سيئة ورفع له ألف ألف درجة ومن زاد زاده الله**[7]».

---

(1)المقنع في علوم الحديث لابن الملقن تحقيق ودراسة، جاويد أعظم، ص73.

(2)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 675/2.

(3) المصدر نفسه، 675/2.

(4)الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، ت:عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، ط1، الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ/1997م، 533/3.

(5)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 677/2.

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، 534/3.

(7) المصدر نفسه، 534/3.

وقال الإمام ابن الملقن بعد ذكر الأحاديث الثلاث:هذه أحاديث تساعية[1] الإسناد وهي عزيزة في زمننا هذا يتبجح بمثلها وشيوخ شيوخنا فالحمد لله وقد وقع لنا بحمد الله عدة من هذا النحو اقتصرنا منها على هذه الثلاثة طلبا للاختصار وخراش هذا واه لكن له شواهد[2].

المطلب الخامس: أهمية الكتاب

لكتاب المقنع في علوم الحديث الإمام ابن الملقن قيمة علمية يمكن إيضاحها فيما يلي:

1- أول من عني بكتاب المقنع في علوم الحديث مؤلفه ابن الملقن، حيث قام باختصاره، وذلك قوله في مقدمة كتابه التذكرة حيث قال:(فهذه تذكرة في علوم الحديث، يتنبه بها المبتدي، ويتبصر بها المنتهي، اقتضبتها من المقنع[3])، كما ذكر ذلك حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، قائلا: (ثم اقتضب منه: مختصرا سماه: التذكرة[4]).

2- كتاب المقنع في العلوم الحديث يعتبر من الكتب التي خدمت مقدمة ابن صلاح في علوم الحديث، حيث قام باختصاره، وأضاف كثير من الفوائد الجمة، والفرائد المهمة. وفي ذلك ما قاله الأستاذ عبد الماجد الغوري: (إنه من أجود مختصرات علوم الحديث لابن الصلاح، وقد جرى فيه المؤلف على تقسيم علوم الحديث، فاستقصى علوم الاصطلاح استقصاء العالم المتضلع منها.ومجمل خطته: أنه عمد إلى اختصار كتاب ابن الصلاح، واعتنى بتهذيبه، بإيجاز ألفاظه، واستدرك فوائد من متناثرات المصنفات في فنون الحديث وما يتصل به، فأتى على استيعاب مراد ابن الصلاح، وزاد أشياء مفيدة إليه)[5].

3- يعتبر هذا الكتاب مرجعا مهما بإيراد فوائد لم ترد في كتاب مقدمة الإمام ابن الصلاح.

---

(1)ما كان بين المخرج للحديث وبين النبيﷺ تسعة رواة.

(2)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 677/2.

(3)التذكرة في علوم الحديث، ابن الملقن، 13/1.

(4)كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، 1809/2.

(5)موسوعة علوم الحديث وفنونه، سيد ماجد الغوري، ط1، دار ابن كثير، دمشق، 1428هـ/2007م، 48/1.

المبحث الثالث: مسلك ابن الملقن في كتابه المقنع في علوم الحديث

- **المطلب الأول**: طريقة ابن الملقن في تلخيص مقدمة ابن الصلاح
- **المطلب الثاني**: طريقة ابن الملقن في زياداته على ابن الصلاح.
- **المطلب الثالث**: طريقة ابن الملقن في اعتراضاته واستدراكاته على ابن الصلاح
- **المطلب الرابع**: طريقة ابن الملقن في اعتراضاته واستدراكاته على غير ابن الصلاح
- **المطلب الخامس**: طريقة الإمام ابن الملقن في الإحالة إلى ما تقدم ذكره وما سيأتي
- **المطلب السادس**: طريقة الإمام ابن الملقن في الإحالة إلى بعض كتبه

إن موضوع كتاب المقنع في علوم الحديث الإمام ابن الملقن اختصار لكتاب مقدمة الإمام ابن الصلاح—، مع إضافة بعض الزيادات المهمة والفوائد الجمة، والاستدراك على ابن الصلاح بملاحظات مفيدة، أما منهجه في هذا الكتاب فقد بين ذلك ابن الملقن في المقدمة بشكل مجمل، ونحن في هذا المبحث سنتطرق بإذن الله له بنوع من التفصيل.

المطلب الأول:طريقة ابن الملقن في تلخيص مقدمة ابن الصلاح

يعتبر الإمام ابن الملقن واحدا من الذين أعجبوا بكتاب مقدمة الإمام ابن الصلاح فعزم علىتلخيص وتقريب وتنقيح وتهذيب كتاب ابن الصلاح فقد أشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب حيث قال: (ومن أجمعها كتاب العلامة الحافظ تقي الدين أبي عمرو بن الصلاح سقى الله ثراه وجعل الجنة مأواه فإنه جامع لعيونها ومستوعب لفنونها وجعل أنواعه زائدة على الستين وأنها تزيد على ذلك، وقد وقع الاختيار بفضل الله وقوته على تلخيصه وتقريبه وتنقيحه وتهذيبه[1]).

فمن منهجه— ينقل لنا مخلصا من نصوص الإمام ابن الصلاح من كتابه ثم يأتي بمناسبتها تعليقات هامة وتعقبات مفيدة عليها، وذلك لهدف إعطاء المعلومات ومناقشة المسائل المتعلقة بهذا الفن.

أولا: اختصار في نص ابن الصلاح:

النموذج الأول: قال الإمام ابن الصلاح— في: النوع الخامس: معرفة المتصل ويقال فيه أيضا: الموصول، ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف.وهو الذي اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه، حتى ينتهي إلى منتهاه.مثال المتصل المرفوع من الموطأ: (مالك، عن

(1)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 39/1.

ابن شهاب عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن رسول اللهﷺ[1]).ومثال المتصل الموقوف: (مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قوله[2])والله أعلم.

أما الإمام ابن الملقن—:فذكر هذا النوع في المقنع قائلا: (ويسمى الموصول وهو ما اتصل إسناده مرفوعا كان أو موقوفا[3]).

النموذج الثاني:قال الإمام ابن الصلاح—في النوع السادس: معرفة المرفوع: (وهو: ما أضيف إلى رسول اللهﷺخاصة، ولا يقع مطلقه على غير ذلك، نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم.ويدخل في المرفوع المتصل، والمنقطع، والمرسل، ونحوها، فهو والمسند عند قوم سواء، والانقطاع والاتصال يدخلان عليهما جميعا. وعند قوم يفترقان في أن الانقطاع والاتصال يدخلان على المرفوع، ولا يقع المسند إلا على المتصل المضاف إلى رسول اللهﷺ.وقال الحافظ أبو بكر بن ثابت:(المرفوع ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسولﷺ أو فعله). فخصصه بالصحابة، فيخرج عنه مرسل التابعي عن رسول اللهﷺ.قلت: ومن جعل من أهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل فقد عنى بالمرفوع المتصل، والله أعلم[4]).

فائدة:ويلاحظ أن التواضع والاحتياط غلب عليه— فيختم كل فقرة من كتابه بقوله:"والله أعلم".

(1)الموطأ، مالك بن أنس، ت: محمد مصطفى الأعظمي، ط1، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، 1425 هـ/2004م، 101/2.

(2)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص44.

(3)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 112/1.

(4)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص45.

أما الإمام ابن الملقن–: فذكر هذا النوع في المقنع قائلا:(وهو ما أضيف إلى النبيﷺ خاصة لا يقع مطلقه على غيره متصلا كان أو منقطعا، أو مرسلا.وقال الخطيب:(هو ما أخبر به الصحابي عن فعل النبيﷺ أو قوله) فخصصه بالصحابة فيخرج مرسل التابعي[1]).

ثانيا:الاختصار في نص الإمام ابن الصلاح– مع الإضافة:

بالنسبة إلى الاختصار في نص الإمام ابن الصلاح– مع الإضافة الإمام ابن الملقن–سنذكر نموذج واحدا فقط؛ لأننا سنوضح هذا أكثر في المطلب القادم بأذن لله. ذكر الإمام ابن الملقن– الاختصار مع الإضافة في جميع الأنواع حسب ما رأينا ما عد النوع الخامس:في معرفة المتصل، والنوع السادس: في معرفة المرفوع فاختصر فقط دون إضافة.

النموذج الأول: قال الإمام ابن الصلاح– في:(النوع الحادي عشر: معرفة المعضل وهو لقب لنوع خاص من المنقطع، فكل معضل منقطع، وليس كل منقطع معضلا.وقومٌ يسمونه مرسلا كما سبق، وهو عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعدا.وأصحاب الحديث يقولون: أعضله فهو معضل –بفتح الضاد –. وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة، وبحثت فوجدت له قولهم: (أمر عضيل)، أي مستغلق شديد. ولا التفات في ذلك إلى معضل –بكسر الضاد –وإن كان مثل عضيل في المعنى.ومثاله: ما يرويه تابعي التابعي قائلا فيه: "قال رسول اللهﷺ"، وكذلك ما يرويه من دون تابعي التابعي "عن رسول اللهﷺ، أو عن أبي بكر وعمر وغيرهما" غير ذاكر للوسائط بينه وبينهم.وذكر أبو نصر السجزي الحافظ قول الراوي: "بلغني" نحو قول مالك: "بلغني عن أبي هريرة أن رسول اللهﷺ قال:«**للمملوك طعامه وكسوته**...[2]»"، وقال: أصحاب الحديث يسمونه المعضل.قلت: وقول المصنفين من الفقهاء وغيرهم: "قال رسول اللهﷺ كذا وكذا" ونحو ذلك، كله من قبيل المعضل، لما تقدم. وسماه

(1)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 113/1.

(2)الموطأ، مالك بن أنس، حديث رقم:3593، 1427/5.

الخطيب أبو بكر الحافظ في بعض كلامه مرسلا، وذلك على مذهب من يسمي كل ما لا يتصل مرسلا كما سبق.وإذا روى تابع عن التابع حديثا موقوفا عليه، وهو حديث متصل مسند إلى رسول اللهﷺ، فقد جعله الحاكم أبو عبد الله نوعا من المعضل[1].مثاله: "ما رويناه عن الأعمش...عن الشعبي قال: يقال للرجل يوم القيامة: "عملت كذا وكذا؟ فيقول: ما عملته، فيختم على فيه...." الحديث. فقد أعضله الأعمش، وهو عند الشعبي عن أنس، عن رسول اللهﷺ، متصلا مسندا.قلت: هذا جيد حسن؛ لأن هذا الانقطاع بواحد مضموما إلى الوقف يشتمل على الانقطاع باثنين: الصحابي ورسول اللهﷺ، فذلك باستحقاق اسم الإعضال أولى، والله أعلم[2].

أما الإمام ابن الملقن—: فذكر هذا النوع في المقنع قائلا:المعضل وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر كمرفوع التابعي، ورواية من دونه مرفوعا وموقوفا، ويسمى منقطعا أيضا، فكل معضل منقطع ولا عكس، وقومٌ يسمونه مرسلا -كما سلف-، وأصحاب الحديث يقولون:أعضله فهو معضل بفتح الضاد، وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة.وبحثت، فوجدت له قولهم: أمر عضيل، أي مغلق شديد ولا التفات في ذلك إلى معضل بكسر الضاد، وإن كان مثل عضيل في المعنى.وذكر بعضهم أن قول الراوي، "بلغني"كقول مالك:"بلغني عن أبي هريرة عن رسول اللهﷺ أنه قال:« **للمملوك طعامه وكسوته**...[3]»"الحديث يسمى معضلا عند أصحاب الحديث.**قلت**: (وقد وصله الدارقطني في غرائبه والخطيب في كفايته فقالا من طريق مالك حدثني ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة). وقول المصنفين من الفقهاء وغيرهم:"قال رسول اللهﷺ كذا وكذا" ونحو ذلك، كله من قبيل المعضل لما تقدم، وسماه الخطيب أبو بكر في بعض كلامه مرسلا وهو مذهب كما سلف.وإذا روى تابع التابعي عن

(1)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص60.

(2)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص61.

(3)الموطأ، مالك بن أنس، حديث رقم:3593، 1427/5.

التابعي حديثا وقفه عليه، وهو عند ذلك التابعي مرفوع متصل، فهو نوع من المعضل، قاله الحاكم **مثاله:** ما رويناه عن الأعمش عن الشعبي قال: (يقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا؟ فيقول: ما عملته.فيختم على فيه[1]). فقد أعضله الأعمش وهو عند الشعبي عن أنس مرفوعا متصلا، وهذا جيد حسن، لأن هذا الانقطاع بواحد، مضموما إلى الوقف، يشتمل على الانقطاع باثنين: الصحابي ورسول اللهﷺ وذلك باستحقاق اسم الإعضال أولى.

فائدة: قال الجورقاني في أول الموضوعات[2]: المعضل عندنا أسوأ حالا من المنقطعِ والمنقطعٌ عندنا أسوأ حالا من المرسلِ، والمرسلُ عندنا لا تقوم به حجة)

فيلاحظ من خلال هذا النموذج ما يلي:

1- يلاحظ أن الإمام ابن الملقن– قد أضاف بعض الإضافات مع الاختصار في نص ابن الصلاح.

2- وضح الإمام ابن الملقن–وصل حديث أبي هريرة المعضل، وذكر الراويين الساقطين السند، وهذا أمر لا بد منه، لذلك قال الحاكم بعد ذكر الحديث: (هذا معضل أعضله عن مالك، هكذا في الموطأ، إلا أنه قد وصل عنه خارج الموطأ).

3- كما أضاف الإمام ابن الملقن– قول الجورقاني مبينا الحكم على الحديث المعضل ومنزلته، فذكر القارئ بهذه الجملة، لئلا يغتر بسكوت ابن الصلاح.

المطلب الثاني:طريقة ابن الملقن في زياداته على ابن الصلاح

لقد سلك ابن الملقن في زياداته على ابن الصلاح في كتابه المقنع في علوم الحديث ما أشار إليه في مقدمة كتابة وهو يصرح على منهجه أنه يفصل زياداته على ابن الصلاح بعلامة،

(1)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 147/1.

(2)الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الجورقاني، ت: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، ط4، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، 1422 هـ/2002م، 135/1.

وهي دائرة ملونة بالحمرة في أول الزيادة وآخرها، وأنه أحيانا يفصل بعبارة: (**قلت**) ويضع بعدها أيضا العلامة التي أشار إليها حيث قال: (وعلمت للزيادة علامة دائرة بالحمرة في أولها وآخرها وربما قلت في أولها قلت وفي آخرها علامة الدائرة المذكورة)[1] أو يترجم له بلفظة: فائدة أو تحت عبارة فرع.

أولا:لفظة قلت

لا ريب أن الإمام ابن الملقن قد أضاف إلى مقدمة الإمام ابن الصلاح إضافات ذات أهمية، كان يبدأها، بقوله: (قلت) وقد تتبعنا هذه المواضع التي أضافها على هذا النحو فوجدناها حاولي مئتين وثمانية وأربعون موضعا:بعضها استدراك على ابن الصلاح، وبعضها اعتراضات، وبعضها إضافات محضة لا تدخل تحت شيء من الأمور السابقة.

ولهذه الإضافات دلالات كثيرة، فهي تدل على سعة إطلاع الرجل، ورحابة أفقه، وسعة نظرته وشدة تحريه.

ونحن في هذا المطلب سنوضح بعض الإضافات المحضة أما ما هو استدراك أو اعتراض سنعرضه في المطلب القادم.

النوع الأول: الصحيح

المثال الأول:قوله مضيفا إلى ما ذكره الإمام ابن الصلاح—في مسائلة أصح الأسانيد[2]حيث قال الإمام ابن الملقن—:(**قلت**:فعلى هذا أجلها: الإمام أحمد عن الشافعي عن مالك[3])[4]

(1)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 40/1.

(2) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص16.

(4)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 46/1.

المثال الثاني:وكذلك قوله مضيفا إلى ما ذكره الإمام ابن الصلاح–في الفائدة الثالثة[1] في الكلام على أول من صنف في الصحيح ردا على دعوة الإمام القرطبي، حيث قال الإمام ابن الملقن–: (**قلت**: وادعى القرطبي[2] في أول "مفهمه"أن مسلما أخذ كتاب البخاري فجعله في كتابه، ولعل جوابه: ما ذكره الشيخ من مشاركته له في كثير من شيوخه[3])

المثال الثالث: وأيضا قوله مضيفا إلى ما ذكره الإمام ابن الصلاح–في الفائدة السابعة بأن الصحيح أقسام وأعلاه: ما اتفق عليه الشيخان[4]، حيث قال الإمام ابن الملقن–:(**قلت**:وأعلى منه ما اتفق عليه معهما باقي الكتب الستة وفيه قلة[5]).

المثال الرابع:قوله مضيفا إلى ما ذكره الإمام ابن الصلاح–في الفائدة الثامنة في مسائلة من أراد العمل بحديث من كتاب فطريقه أن يأخذه من نسخة معتمدة قابلها هو، أو ثقة، بأصول صحيحة متعددة، مروية بروايات متنوعة ليحصل الاعتماد[6]حيث قال الإمام ابن الملقن–: (**قلت**:ولو قابلها بأصل معتمد محقق فلا يبعد الاكتفاء وبه جزم النووي في التقريب[7]).

(1) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص17.

(2)هو الإمام الحافظ أبي العبَّاس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي فقيه مالكي، من رجال الحديث. يعرف بابن المزين، ومولده بقرطبة 578، وصاحب كتاب: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، وكان مدرسا بالإسكندرية وتوفي بها سنة656هـ.ينظر: البداية والنهاية، ابن كثير، دط، دار الفكر، 1407هـ/1986م، 213/13.

(3)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 57/1.

(4) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص27.

(5)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 75/1.

(6) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص29.

(7)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 79/1.

النوع الثاني: الحسن

المثال الأول:قوله مضيفا إلى ما ذكره الإمام ابن الصلاح–في تعريف الحسن عند قوله[1]:وقال بعض المتأخرين: "الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل"حيث قال الإمام ابن الملقن–:(**قلت**:كأنه عنى به ابن الجوزي فإنه قاله في موضوعاته وفيه نظر أيضا والضعف القريب ليس مضبوطا بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره وإذا اضطرب هذا الوجه لم يحصل الوصف المميز للحقيقة[2]).

المثال الثاني: قوله مضيفا إلى ما ذكره الإمام ابن الصلاح–في تعريفه المختار للحسن[3] مثال على حديث حسنه الإمام البخاري حيث قال: (**قلت**: قد حسن البخاري حديث أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر عن النبيﷺ أنه قال: في السواك: «**ناوله أكبر القوم**[4]»قال الترمذي: سألت محمدا عن هذا الحديث؟ فقال حديث حسن[5]).

النوع الرابع: المسند

المثال: قوله بعد ذكر كلام ابن الصلاح في المسند[6]حيث قال الإمام ابن الملقن–:(**قلت**: وظاهر كلام صاحب الاقتراح ترجيح الأخير فإنه قال هو ما اتصل سنده إلى النبيﷺ ثم حكى قول ابن عبد البر[7]).

---

(1) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص30.

(2)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 85/1.

(3) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص31.

(4)تغليق التعليق على صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ت: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، ط1، دار عمار، بيروت، 1405هـ، 150/2.

(5)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 86/1.

(6) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص43.

(7)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 109/1.

النوع السابع: الموقوف

المثال:قوله بعد ذكر كلام ابن الصلاح في الموقوف[1] حيث قال الإمام ابن الملقن—:(**قلت**: قلت وفي التقريب للنووي[2] عن المحدثين أن كله يسمى أثرا[3]).

النوع الثامن: المقطوع

المثال:قوله مضيفا إلى ما ذكره الإمام ابن الصلاح— في المقطوع[4]حيث قال الإمام ابن الملقن—:(**قلت**:وإن كان يحتمل إذا قاله بعده، أن يكون الآمر والناهي من أدركه من الخلفاء، لكن احتمال إرادته رسول الله أظهر[5]).

النوع التاسع: المرسل

المثال الأول:قوله مضيفا إلى ما ذكره الإمام ابن الصلاح— في تعريف المرسل:هو قول التابعي الكبير كعبيد الله بن عدي بن الخيار، وابن المسيب، وأمثالهما قال رسول اللهﷺ أو فعله[6].

فنبه الإمام ابن الملقن بأن عبيد الله بن عدي من الصحابة وليس من التابعين وفي ذلك قوله:(**قلت**:عبيد الله هذا ذكره في الصحابة: ابن حبان[7]، وأبو عمرو[8]، وابن منده[9])[1].

---

(1) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص46.

(2)التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، النووي، ت: محمد عثمان الخشت، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405 هـ/1985م، ص33.

(3)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 114/1.

(4) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، 47.

(5)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 125/1.

(6) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص41.

(7)الثقات، ابن حبان، ط1، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، 1393 هـ /1973م، 243/3.

(8)الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ت: علي محمد البجاوي، ط1، دار الجيل، بيروت، 1412 هـ/1992م، 947/3.

(9)أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، ت: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، 1415هـ/1994م، 332/3.

المثال الثاني:وضح الإمام ابن الملقن– مراد الإمام ابن الصلاح في قوله: "لأن روايتهم عن الصحابة[2]" وفي ذلك قال:(**قلت**: مراده بقوله"لأن روايتهم عن الصحابة "أي:عن غالبهم، وإلا فقد صنف الخطيب كتابا في رواية الصحابة عن التابعين، فبلغ عددهم زيادة على العشرين، لا جرم قد قيل، إن مرسل الصحابي كمرسل غيره، إلا أن تبين الرواية عن صحابي، واختلف في سبب ذلك: فقال القرافي: (لاحتمال روايته عن صحابي قام به مانع كماعز وسارق رداء صفوان)، وقيل: (لاحتمال روايته له عن تابعي)كما أسلفناه.

قال في المحصول[3]: فإذا تبين الصحابي بعد ذلك وسمى الأصل الذي رواه عنه وجب قبوله أيضا[4]).

النوع الحادي عشر: المعضل

المثال:قوله مضيفا إلى ما ذكره الإمام ابن الصلاح– في الفرع الثاني في المعضل بأن "أن وعن "سواء[5]، حيث قال الإمام ابن الملقن–: (**قلت**:ولغة بني تميم إبدال العين من الهمزة[6]).

النوع الحادي والعشرون: الموضوع

المثال الأول:قوله مضيفا إلى ما ذكره الإمام ابن الصلاح– في الموضوع قوله–:(**قلت**: أو تخالف العقل ولا تقبل تأويلا بحال[7]).

---

(1)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 129/1

(2) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص56.

(3)المحصول، فخر الدين الرازي، ت: الدكتور طه جابر فياض العلواني، ط3، مؤسسة الرسالة، 1418 هـ/1997م، 460/4-461.

(4)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 138/1.

(5) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص62.

(6)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 149/1.

(7) المصدر نفسه، 235/1.

المثال الثاني: قوله مضيفا إلى ذكره الإمام ابن الصلاح– من الأمثلة في الحديث الموضوع مثل في الحديث الموضوع حيث قال: (**قلت**:ومنهم الملحدة، كمحمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة وضع حديث: (**لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله**[1]) تنفيرا للعقلاء عن الدين، ولأنه كان يدعو إلى الإلحاد والزندقة)[2].

النوع الثالث والعشرون: معرفة من تقبل روايته ومن ترد وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتعديل

المثال: مضيفا إلى ما ذكره ابن الصلاح في شروط التي يجب توفرها فمن تقبل روايته بذكر ما لا يشترط فيه[3]حيث قال:(**قلت** ولا يشترط فيه الذكورة ولا الحرية ولا البصر ولا العدد ولا العلم بفقه أو عربية أو معنى الحديث[4]).

النوع الرابع والعشرون: معرفة كيفية سماع الحديث وتحميله وصفة ضبطه

المثال:مضيفا إلى ما ذكره ابن الصلاح فيمن يصح التحمل قبل وجود الأهلية[5]حيث قال الإمام ابن الملقن–:(**قلت**:والفاسق أولى من الكافر[6]).

النوع السادس والثلاثون: معرفة مختلف الحديث وحكمه

المثال: مضيفا إلى ما ذكره ابن الصلاح في أن هذا العلم إنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه الغواصون على المعاني الدقيقة[7]من صنف في هذا الفن،

(1)الموضوعات، ابن الجوزي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، ط1، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، 1386 هـ/1966م، 279/1.

(2)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 239/1.

(3)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص104.

(4)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 244/1.

(5)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص128.

(6) المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 288/1.

(7)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص284.

حيث قال—:(**قلت:** صنف فيه الإمام الشافعيﷺ ولم يقصد استيفاءه بل ذكر جملة نبه بها على طريقه[1]).

النوع الستون معرفة: التواريخ والوفيات

المثال: مضيفا إلى ما ذكره ابن الصلاح في أن أصحاب المذاهب خمسة[2]حيث قال—: (**قلت:**ذكر النووي— في مختصر المبهمات أن أصحاب المذاهب المتبوعة ستة فزاد داود بن خلف بن علي أبا سليمان الأصبهاني ولد سنة اثنتين ومائتين وتوفي ببغداد سنة تسعين ومائتين وهو غمام الظاهرية أخذ العلم عن ابن راهويه وأبي ثور[3]).

ثانيا: لفظة فائدة

أشار الإمام ابن الملقن— إلى أهمية هذه الزوائد والفوائد في مقدمة الكتاب حيث قال: (مع زيادات عليه مهمة وفوائد جمة لا تلفى مسطورة ولا تكاد توجد في الكتب المشهورة[4]).

أحيانا يضيف الإمام ابن الملقن عبارة (**فائدة**)وقد تتبعن هذه المواضع التي أضافها على هذا النحو فوجدنها في ثالثة عشر موضعا حيث نرى أنه ذكره في النوع الأول أي في الصحيح تحت الفائدة الثامنة، والنوع الثالث: الضعيف، وفيالنوع الرابع: المسند، و في النوع السابع: الموقوف، وفي النوع الحادي عشر: المعضل، وفي النوع الخامس والعشرون:في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقيده، وفي النوع التاسع والثلاثون:في معرفة الصحابة!، وفيالنوع الأربعون: معرفة التابعين!، وفي النوع الثالث والخمسون: معرفة المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب وما يلتحق بهما، وفيالنوع الستين:في معرفة التواريخ والوفيات.

ونذكر في هذا المقام كل نوع من الأنواع التي ذكرنه مع المثال لكي يكون الكلام وضح:

---

(1) المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 480/2.

(2)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص384.

(3)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 651/2_652.

(4) المصدر نفسه، 40/1.

النوع الأول: الصحيح ـ تحت الفائدة الثامنة

المثال: حيث قال الإمام ابن الملقن–:(**فائدتان أهملهما الشيخ–**[1]: **الأولى** ذكر الحاكم في مدخله أن جملة من خرج له البخاري في صحيحه دون مسلم أربعمائة وأربعة وثلاثون شيخا وجملة من خرج له مسلم في صحيحه دون البخاري ستمئة وخمسة وعشرون شيخا.**والثانية** ذكر مسلم في أول صحيحه أنه يقسم الحديث ثلاثة أقسام واختلف الحفاظ هل ذكرها أو ذكر الأول فقط واختر منه المنية قبل الباقي ففال القاضي عياض بالأول والحاكم والبيهقي بالثاني.**فائدة ثالثة:**ذكر الحاكم في مدخله إلى الإكليل أن الصحيح من الحديث ينقسم عشرة أقسام خمسة متفق عليها وخمسة مختلف فيها فا لأول أخبار البخاري ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح...[2]).

النوع الثالث: الضعيف

المثال:حيث قال الإمام ابن الملقن–:(**فائدة لم يذكرها الشيخ** أيضا وذكرها الحاكم وغيره وهي الكلام على أوهى الأسانيد وهي نظير ما تقدم في أصح الأسانيد، فأوهى أسانيد أهل البيت عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور...[3]).

النوع الرابع: المسند

المثال:حيث قال الإمام ابن الملقن–:(**فائدة:** الإسناد: رفع الحديث إلى قائله.والسند: الإخبار عن طريق المتن، مأخوذ من السند، وهو: ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل، لأن المسند يرفعه إلى قائله، ويجوز أن يكون مأخوذا من قولهم: (فلان سند)أي: معتمد، فسمى الإخبار

(1)يقصد به الإمام ابن الصلاح–.

(2)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 81/1.

(3) المصدر نفسه، 105/1.

عن طريق المتن سندا، لاعتماد النقاد في الصحة والضعف عليه.والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد[1]).

(**فائدة ثانية: ما** انتهى إليه السند من الكلام هو المتن مأخوذ إما من المماتنة وهي المباعدة في الغاية لأن المتن السند وإما من متنت الكبش إذا شققت جلدة بيضه واستخرجتها فكأن المسند استخرج المتن بسنده...[2]).

النوع السابع: الموقوف

المثال:حيث قال الإمام ابن الملقن—:(**فائدة**: الخبر في الاصطلاح الأصولي هو المحتمل للتصديق والتكذيب...[3]).

النوع الحادي عشر: المعضل

المثال: حيث قال الإمام ابن الملقن—:(**فائدة**:قال الجورقاني: في أول الموضوعات المعضل عندنا أسوأ حالا من المنقطع والمنقطع عندنا أسوأ حالا من المرسل والمرسل عندنا لا تقوم به حجة[4]).

النوع الخامس والعشرون:في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقيده.

المثال:حيث قال الإمام ابن الملقن—:(**فائدة**:اشتقاق (اللحق) من (الإلحاق) أو الزيادة.قال الجوهري: (اللحق) بالتحريك: شيء يلحق بالأول.وقال: و(اللحقُ) أيضا من

(1)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، المصدر السابق، 110/1.

(2) المصدر نفسه، 111/1.

(3) المصدر نفسه، 115/1.

(4)المصدر نفسه، 148/1.

التمر: الذي يأتي بعد الأول[1].وقال ابن سيده: (اللحق): كل شيء لحق شيئا، أو ألحق به، من الحيوان والنبات، وحمل النخل[2]).

النوع التاسع والثلاثون:في معرفة الصحابة!.

المثال:حيث قال الإمام ابن الملقن–: (**فائدة**: قال الداودي: آخرهم موتا أبو الطفيل، ويقال أولهم موتا أم أيمن مولاة رسول اللهﷺ، طعنها أبو جهل في قبلها فماتت منه[3])

النوع الأربعون: معرفة التابعين!

المثال:حيث قال الإمام ابن الملقن–:(**فائدة لم يذكرها الشيخ ونص عليها بعضهم**: إن أول التابعين وفاة أبو زيد معضد بن زيد قتل بخراسان وقيل: بأذربيجان، وقيل:بتستر، سنة ثلاثين في خلافة عثمان، وآخرهم موتا خلف بن خليفة، مات سنة ثمانين ومائة...[4]).

(**فائدة ثانية**:فيمن أعقب منهم ومن غيرهم ومن لم يعقب ومن صحت الرواية عن أولادهم ومن لم يصح صحت من ولده عليه الصلاة والسلام عن فاطمة والحسن والحسين وعلي بن الحسين بن علي وعن أولادهم زهاء مأتي رجل وامرأة من أهل البيت...[5]).

النوع الثالث والخمسون: معرفة المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب وما يلتحق بهما.

المثال:في هذا النوع أشار الإمام ابن الملقن– إلى فائدة لم يذكرها الإمام ابن الصلاح– في ذكره ما يضبط به بعض الرواة في كلامه على المؤتلف والمختلف للتمييز بينهم، حيث قال الإمام ابن الملقن–: (**فائدة لم يذكرها الشيخ**: أبو اليسر بفتح الياء والسين المهملة كعب بن

(1)الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1407 هـ/1987م، 1549/4.

(2)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 358/1.

(3) المصدر نفسه، 504/2.

(4) المصدر نفسه، 515/2.

(5) المصدر نفسه، 516/2.

عمرو الأنصاري روى له مسلم ويسره على مثال شجرة ابن صفوان بن جميل اللخمي روى له البخاري...[1]).

النوع الستين:في معرفة التواريخ والوفيات

المثال:حيث قال الإمام ابن الملقن—: (**فائدة**:ولد ابن ماجة صاحب السنن سنة تسع ومائتين ومات سنة ثلاث وسبعين ومائتين[2]).

ثالثا:لفظة فرع

وقد تتبعنا هذه اللفظة في الكتاب فوجدنا أنه ذكرها في ثمانية مواضع فذكره فيالنوع الثالث: الضعيف، في النوع الثامن: في المقطوع، وفي النوع الثالث والعشرون: في معرفة من تقبل روايته ومن ترد وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتعديل، وفي النوع الرابع والعشرون: في معرفة كيفية سماع الحديث وتحميله وصفة ضبطه، وفي النوع الخامس والعشرون:في كتابة الحديث، وكيفية ضبط الكتاب وتقييده، النوع الثالث والأربعون: في معرفة الإخوة والأخوات.

ونذكر في هذا المقام كل نوع من الأنواع التي ذكرنه مع المثال لكي يكون الكلام واضحا:

النوع الثالث: الضعيف

المثال:حيث قال الإمام ابن الملقن—: (**فرع**: إذا رأيت حديثا بإسناد ضعيف، فلك أن تقول هذا ضعيف وتريد ضعف إسناده، ولا يجوز أن تطلق وتريد ضعف متنه بناء على مجرد ضعف ذلك الإسناد فقد يكون مرويا بإسناد آخر صحيح.

فإن قال إمام: إنه لم يرو من وجه صحيح، أو إنه حديث ضعيف، مفسرا ضعفه جاز، فإن أطلق فسيأتي الكلام عليه[3])

(1)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، المصدر السابق، 600/2.

(2) المصدر نفسه، 654/2.

(3) المصدر نفسه، 103/1.

(**فرع**: إذا أردت رواية الضعيف بغير إسناد فلا تقل فيه قال: رسول الله ﷺ وما أشبهه من صيغ الجزم، بل قل روي كذا أو بلغنا أو ورد أو جاء أو روى بعضهم وما أشبهه وكذا ما يشك في صحته وضعفه[1])

(**فرع**: الضعيف لا يحتج به في الأحكام والعقائد...[2])

النوع الثامن: المقطوع

المثال:حيث قال الإمام ابن الملقن–: (**فرع**:إذا صرح الصحابي بالأمر كقوله أمرنا رسول اللهﷺ بكذا فلا خلاف فيه، وما حكاه صاحب العدة عن داود وبعض المتكلمين أنه لا يكون ذلك حجة حتى ينقل لنا لفظه غريب مردود[3])

النوع الثالث والعشرون: معرفة من تقبل روايته ومن ترد وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتعديل.

المثال:حيث قال الإمام ابن الملقن–: (**فرع لم يذكره الشيخ**: من عرفت عينه وعدالته وجهل اسمه احتج به.

وإذا قال: أخبرني(فلان أو فلان) وهما عدلان احتج به، فإن جهل عدالة أحدهما، أو قال فلان أو غيره لم يحتج به[4])

النوع الرابع والعشرون: معرفة كيفية سماع الحديث وتحميله وصفة ضبطه

المثال:حيث قال الإمام ابن الملقن–: (**فرع**: الإجازة للطفل الذي لا يميز صحيحه وبه قطع القاضي أبو الطيب والخطيب[5] وخالف بعضهم.

---

(1)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، المصدر السابق، 104/1.

(2) المصدر نفسه، 104/1.

(3) المصدر نفسه، 127/1.

(4) المصدر نفسه، 265/1.

(5)الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص334.

قلت وقياس سماع الكافر في حال كفره صحة بعضهم والفاسق والمبتدع أولى منه والمجنون وصرح بها الخطيب والحمل وهو أولى من المعدوم[1]).

النوع الخامس والعشرون:في كتابة الحديث، وكيفية ضبط الكتاب وتقييده.

المثال:حيث قال الإمام ابن الملقن–: (**فرع**:لو وجد في كتابه كلمة مهملة فأشكلت عليه، جاز أن يعتمد في ضبطها وروايتها على خبر أهل العلم بها، فإن كان فيها لغات أو روايات بين الحال واحترز عند الرواية[2]).

(**فرع**:لا بأس بكتابة الحواشي والفوائد على حاشية الكتاب، يملكه، أولا يملكه بالإذن، ويكتب عليه (حاشية) أو: (فائدة) ولا يكتب الحواشي بين الأسطر[3]).

النوع الثالث والأربعون: معرفة الإخوة والأخوات

المثال:حيث قال الإمام ابن الملقن–: (فرع:أخوان بين مولدهما ثمانون سنة موسى بن عبيدة الربذي وأخوه عبد الله.[4]).

(**فرع**: أربعة ولدوا في بطن علماء: محمد، وعمر، وإسماعيل وأخوهم بنو راشد السلمي[5]).

(1)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 321/1.

(2) المصدر نفسه، 357/1.

(3) المصدر نفسه، 359/1.

(4) المصدر نفسه، 534/1.

(5) المصدر نفسه، 534/1.

المطلب الثالث: طريقة ابن الملقن في اعتراضاته واستدراكاته[1] على ابن الصلاح

التعقيب على أقوال العلماء بتحقيقاته واجتهاداته، والاستنباط الدقيق لمذاهب العلماء وقواعدهم من النصوص والراويات المنقولة عن أئمة الحديث في مسائل علوم الحديث، والاكتفاء بذكر حاصلها، ولم ينقل من تلك الأخبار إلا القدر المناسب للمقام، ويشعر القارئ الكتاب أن مصنفه قد رصد مسائل العلم بدقة، وحققها تحقيقا جعل شخصيته تتفوق على من سبقه، إذ لا يكاد يمر بصفحة إلا ويجد للمؤلف كلاما واجتهادا يبدؤه بعبارة: **"قلت"**

وقد تتبع منهج الإمام ابن الصلاح– في ذلك.

أولا: اعتراضات الإمام ابن الملقن على الإمام ابن الصلاح:

نذكر بعض الأمثلة في الاعتراضات التي وردت في كتاب المقنع عند تلخيصه لمقدمة الإمام ابن الصلاح–:

النوع الثاني: الحسن

المثال الأول:وقوله: معترضا على الإمام ابن الصلاح[2] في صحة ما نقله عن الخطابي في المراد بالحديث الحسن: (قال الخطابي: وهو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله. قال: وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء[3].

قلت: كذا نقله الشيخ عن الخطابي، والموجود بخطه إنما هو: استقرت حاله بقاف، من الاستقرار، وتحت الحاء علامة الإهمال[4]).

---

(1)تعريف الاستدراك:تعقيب اللفظ بما يشعر بخلافه. المطلع على أبواب المقنع، محمد بن أبي الفتح البعلي، دط، المكتب الإسلامي، بيروت، 1401هـ/1981م، ص 416.

(2)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص30.

(3) معالم السنن، الخطابي، ط1، المطبعة العلمية، حلب، 1351 هـ/1932م، 6/1.

(4)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 83/1.

المثال الثاني:(**قلت**:وفيه نظر أيضا لأن الصحيح شرطه ألا يكون شاذا وألا يكون في رجاله من يتهم بالكذب.[1])

النوع الرابع والثلاثون: ناسخ الحديث ومنسوخه

المثال:وقوله معترضا على ابن الصلاح في معنى النسخ[2]، وكون المعنى الذي ذكره سالما من الاعتراض: (**قلت**:ليس بسالم فعليه اعتراضات:

أحدها:على تعبيره بالرفع، لأن الحكم الحادث ضد السابق، وليس رفع الحادث السابق بأولى من رفع السابق للحادث، والصواب التعبير بالانتهاء

ثانيها:على تعبيره ب الحكم لأن المنسوخ قد يكون خبرا.

ثالثها: أن هذا الحد منطبق على قول العدل نسخ كذا مع أنه ليس بنسخ.

رابعها: إذا اختلفت الأمة على قولين فإن المكلف يتخير بينهما، ثم إذا أجمعوا أحدهما فإنه يتعين الأخذ به، وحينئذ فيصدق الحد المذكور، مع أن الإجماع لا ينسخ ولا ينسخه[3]، كما ذكره بعد[4]).

النوع الستون معرفة: التواريخ والوفيات

المثال:وقوله معترضا على ابن الصلاح في دعواه الاتفاق على أن وفاة سفيان الثوري كانت سنة مائة وإحدى وستين في ذكره أصحاب المذاهب الفقهية المتبعة:(سفيان بن سعيد أبو عبد الله الثوري مات بلا خلاف بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة[5]).

---

(1)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، المصدر السابق، 84/1.

(2)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص277.

(3)المحصول، الرازي، 284/3.

(4) المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 452.451/2

(5)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص384.

(**قلت**: بلى فيه خلاف، فقد قال العجلي[1]: مات سنة ستين. وقال خليفة بن الخياط: سنة اثنتين وستين. وفي كتاب الكلاباذي: سنة ثمان وخمسين. وقال المنتجيلي: سنة تسع وخمسين[2]).

ثانيا: استدراكات الإمام ابن الملقن– على الإمام ابن الصلاح–:

نذكر الأمثلة في الاستدراكات التي وردت في كتاب المقنع عند تلخيصه لمقدمة الإمام ابن الصلاح–:

النوع الثالث والعشرون: معرفة من تقبل روايته ومن ترد وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتعديل

المثال:وقوله مستدركا على ابن الصلاح في أنه لم يرو عن راو سوى راو واحد، وأنه مع ذلك روى عنه مسلم في اعتراض ابن الصلاح على الخطيب البغدادي، في أن الجهالة ترتفع عن الراوي برواية اثنين مشهورين بالعلم عنه، مشيرا إلى وقوع الحاكم في هذا أيضا:(قال: ومسلم عن ربيعة بن كعب الأسلمي، ولم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمان[3].

(**قلت**:لا؛ فقد روى عنه محمد بن عمرو بن عطاء، وأبو عمران الجوني، ونعيم المجمر، وحنظلة، بنعلي[4]).

النوع الثالث والأربعون: معرفة الإخوة والأخوات

المثال:وقوله بعد كلام ابن الصلاح على معرفة الإخوة والأخوات، أي: الذين رووا عن بعضهم مستدركا على ابن الصلاح[5] أخاً رابعاً من الإخوة الثلاثة الذين أشار ابن الصلاح إلى أنهم رووا عن بعضهم: (وروى محمد عن يحيى عن أنس بن مالك، أن رسول اللهﷺ قال:

---

(1)تاريخ الثقات، العجلي، ط1، دار الباز، 1405هـ/1984م، ص192.

(2)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 650/2.

(3)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص113.

(4) المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 261/1.

(5)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص312.

«**لبيك حجاً حقاً تعبداً ورقا**[1]»وهذي غريبة عايا بها بعضه فقال(:ثلاثة إخوة روى بعضهم عن بعض).

(**قلت**: روى ابن طاهر المقدسي الحافظ هذا الحديث في تخريجه لأبي منصور عبد المحسن بن محمد بن علي البغدادي بزيادة أخ رابع وهو معبد بين يحيى وأنس فيقال إذا أربعة إخوة روى بعضهم عن بعض[2]).

وكأن المصنف تبع الرامهرمزي، فإنه ذكره كذلك في آخر فاصلة، وقال: إنه لا يعرف ثلاثة إخوة من الفقهاء روى بعضهم عن بعض سوى ولد سرين هؤلاء[3]).

النوع السابع والأربعون: من لم يرو عنه إلا واحد من الصحابة والتابعين فمن بعدهم

المثال الأول:قوله مستدركا على ابن الصلاح في كلامه على النوع السابع والأربعين من علوم الحديث، وهو فيمن من لم يرو عنه سوى واحد من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم في ذكره من وقع لهم ذلك من التابعين فيما ذكره ابن الصلاح من كلام الحاكم في ذلك: (ومثال هذا النوع في التابعين: أبو العشراء الدارمي لم يرو عنه فيما نعلم غير حماد بن سلمة، ومحمد بن أبي سفيان الثقفي، لم يرو عنه غير الزهري فيما نعلم[4].

(**قلت**: قد روى عنه أيضا تميم بن عطية، وضمرة بن حبيب[5]).

المثال الثاني:وكذلك استدراكه عليه في كلامه على من لم يرو عن تابعي سوى واحد فيما يذكره ابن الصلاح عن الحاكم(قال: ويحيى بن سعيد: عبد الله بن أنيس الأنصاري[1]).

---

(1)مسند البزار، ت: محفوظ الرحمن زين الله، ط1، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 2009م، حديث رقم: 6803، 265/13.

(2) المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 528/2.

(3)المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، ت: د. محمد عجاج الخطيب، ط3، دار الفكر – بيروت، 1404، ص623.

(4) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص322.

(5)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 558/2.

(**قلت**: لا روى عنه جماعة[2]).

النوع الحادي والستين معرفة الثقات والضعفاء

المثال:قوله مستدركا على ابن الصلاح عند كلامه على أحمد بن صالح حيث قال: (وقد أخطأ فيهم غيرُ واحدٍ فجرحوهم بما لا صحة له من ذلك جرح النسائي لأحمد بن صالح وهو حافظ إمام ثقة لا يعلق به جرح أخرج عنه البخاري في صحيحه[3])فرد الإمام ابن الملقن قائلا:

(**قلت**:وقد تكلم في أحمد هذا غير النسائي أيضا، ورماه ابن معين بالكذب والفلسفة نعم وثقه العجلي وجماعة، وأخرج له (خ)[4])[5].

المطلب الرابع: طريقة ابن الملقن في اعتراضاته واستدراكاته على غير ابن الصلاح

رأينا في المطلب السابق طريقة الإمام ابن الملقن في اعتراضاته واستدراكاته على الإمام ابن الصلاح؛ وفي هذا المطلب-بإذن الله-سنعرض بعض الأمثلة على غير الإمام بن الصلاح.

(1) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص322.

(2)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 560/2.

(3) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص390.

(4) يقصد الإمام ابن الملقن برمز (خ) الإمام البخاري كما وضحنا في المبحث السابق.

(5)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 661/2.

أولا: اعتراضات الإمام ابن الملقن على غير الإمام ابن الصلاح

النوع الأول: الصحيح

المثال الأول:قوله معترضا على الحاكم[1] والدارقطني[2] في إلزامهما البخاري ومسلما أحاديث على شرطهما، ولم يروياها في صحيحيهما، بتصنيف الأول المستدرك على الصحيحين، والثاني الإلزام والتتبع، بأن ذلك لا يستدرك عليهما، لكونها لم يلتزم ما استقصاء الأحاديث الصحيحة التي على شرطهما:

(**قلت**:فإلزام الدارقطني والحاكم لهما أحاديث على شرطهم لم يخرجاها ليس بلازم، فقد قال البخاري: (ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح الطوال لحال الطول[3]).

(وقال مسلم: (ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا[4]) يعني: في صحيحه إنما وضعت ما أجمعوا عليه)[5].

المثال الثاني:ثم اعترض في الكلام على عدد ما صح عن النبيﷺ من أحاديث على دعوى أشار إلى أنها نقلها بعض الفقهاء المتأخرين، من أن مجموع ما صح عن النبيﷺ أربعة عشر ألف حديث متعجبا من ذلك ومستغربا، ومتعجبا أكثر بعد ذلك مما ذكره ابن سراقة في هذا الشأن، في كتابٍ له في أصول الفقه:(**قلت**: ونقل بعض الفقهاء المتأخرين أن مجموع ما صح عنهﷺ أربعة عشر ألف حديث، وهو من العجائب، فقد قال شيخ هذه الصناعة الإمام

(1)المستدرك على الصحيحين، الحاكم، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411 هـ /1990م، 1/1.

(2)الإلزامات والتتبع، الدارقطني، ت: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405 هـ/1985م، ص64.

(3)الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، 226/1.

(4)المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول اللهX، مسلم، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت، 304/1.

(5)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 60/1-61.

أحمد كما نقله الحاكم في مدخله: (صح من الحديث عن سيدنا رسول اللهﷺسبعمائة ألف حديث وكسر وهذا الفتى يعني أبا زرعة يحفظ ستمائة ألف حديث[1]).

وأغرب من المقالة الأولى وأعجب؛ ما رأيته في أصول الفقه لابن سراقة[2]ـ من أصحابنا ـ أنه قيل: (إن أكثر ما صح عن رسول اللهﷺ بالطرق الصحاح، والرجال الثقات المعروفين، والأسانيد المتصلة ثلاثة آلاف حديث[3]).

المثال الثالث: معترضا على دعوى الحاكم فيما ذكره من شروط البخاري ومسلم في صحيحيهما، مغلِّطا له في هذه الدعوى، مشيرا بعد ذلك إلى كلام في هذا الشأن للمياشي، معترضا عليه أيضا واصفا كلامه بأنه أغرب من كلام الحاكم حيث قال:(وادعى الحاكم في المدخل إلى الإكليل[4] أن شرط البخاري ومسلم ألا يذكرا إلا ما رواه صحابي مشهور، له راويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه تابعي مشهور بالرواية عن الصحابة، له أيضا راويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه من أتباع الأتباع الحافظ المتقن المشهور على ذلك الشرط ثم كذلك). (قال:والأحاديث المروية بهذا الشرط لا يبلغ عددها عشرة آلاف[5]).

وهذا الشرط الذي ذكره غلط فيه؛فإنهما أخرجا عدة أحاديث ليس لها إلا راو واحد كما سيأتي بيانها في النوع السابع والأربعين.

---

(1)المدخل إلى كتاب الإكليل، الحاكم، ت: فؤاد عبد المنعم أحمد، دط، دار الدعوة، الإسكندرية، دت، ص35.

(2) العلامة، أبو الحسن محمد بن يحي بن سراقة العامري، البصري.حدث عن: ابن داسة، له تأليف في الفرائض والسجلات، وكان من أئمة الشافعية.وتوفي في حدود سنة عشر وأربع مئة.ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط3، مؤسسة الرسالة، 1405 هـ/1985م، 281/17.

(3)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 63.62/1.

(4)المدخل إلى كتاب الإكليل، الحاكم، ص33.

(5) المصدر نفسه، ص33.

وأغرب من هذا قول الميانشي[1]: (إن شرطهما في صحيحهما أن لا يدخلا فيه إلا ما صح عندهما، وذلك: ما رواه عن رسول اللهﷺ اثنان فصاعدا، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر، وأن يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة)[2].

النوع الثالث والعشرون: معرفة من تقبل روايته ومن ترد وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتعديل

المثال:وقوله معترضا على النووي في دعواه أن الأقوال التي ذكرت في عدم قبول رواية التائب من الكذب، في حديث رسولﷺ مخالفة لمذهب الشافعية، وغيرهم: (قال النووي: وكل مخالف لقاعدة مذهبنا، ومذهب غيرنا، ولا يقوى الفرق بينه وبين الشهادة[3]).

(**قلت**:بل هو موافق لمذهبنا كما ستعلمه[4]).

ثانيا: استدراكات الإمام ابن الملقن على غير الإمام ابن الصلاح

النوع الثالث والعشرون: معرفة من تقبل روايته ومن ترد وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتعديل.

المثال:وقوله معترضا ومستدركا على الخطيب البغدادي في دعواه أن راو لم يرو عنه سوى راو واحد عند كلامه على ما يرفع جهالة عن الراوي: (وذكر الخطيب أن خمر بن مالك لم يرو عنه غير أبي إسحاق السبيعي[5]).

(1) أبو حفص عمر بن عبد المجيد، من أئمة الحديث المعروف بالميانشي، ومن مصنفاته: ما لا يسع المحدث جهله وتوفي سنة:581هـ.ينظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، الذهبي، ت: الدكتور بشار عوّاد، ط1، دار الغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، 2003م، 782/12.

(2)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 68/1.

(3)التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، النووي، ص51.

(4) المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 272/1.

(5)الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ت: أبو عبد الله السورقي، دط، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، دت، ص88.

حيث قال الإمام ابن الملقن—:(وليس كما ذكر، بل روى عنه أيضا عبد الله بن قيس، وذكره ابن حبان في ثقاته[1] وسماه: خمير بن مالك، وذكر الخلاف التصغير والتكبير ابن أبي حاتم[2])[3].

النوع الستون معرفة: التواريخ والوفيات

المثال: مستدركا على النووي في دعواه أن الصحابيين حكيم بن حزام وحسان بن ثابت اللذين ذكر أنهما عاشا في الجاهلية ستين سنة وستين سنة في الإسلام لم يشاركهما أحد في ذلك، وعلى ابن الصلاح[4] في ذلك أيضا فيما يفيده ظاهر كلامه على معرفة التواريخ والوفيات حيث قال الإمام ابن الملقن—: (ثم ننبه بعد ذلك لأمر مهم، وهو أن النووي ذكر في تهذيبه[5] أنه لا يعرف لهما مشارك في ذلك-أعني: لحكيم وحسان-وهو ظاهر كلام ابن الصلاح المذكور، وليس كذلك، فقد شاركهما في ذلك جماعة: أحدهم: حويطب بن عبد العزى بن أبي قيس، عاش مائة وعشرين سنة، ستين في الجاهلية، وستين في الإسلام...)، واستمر في ذكر هؤلاء الجماعة الذين أوصلهم إلى سبعة، ثم قال بعد فراغه من ذكرهم:(فاستفد ذلك، فإنه مهم يساوي رحلة[6]).

(1)الثقات، ابن حبان، 214/4.

(2)الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1271 هـ/1952م، 391/3.

(3) المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 261/1.

(4)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص383.

(5)تهذيب الأسماء واللغات، النووي، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، دت، 166/1.

(6) المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 648/2.

المطلب الخامس:طريقة الإمام ابن الملقن في الإحالة إلى ما تقدم ذكره وما سيأتي

نرى جهود الإمام ابن الملقن في كتابه المقنع في علوم الحديث جهدا واضحا في كل نوع من الأنواع التي ذكرها، وهو يلخص في مقدمة الإمام ابن الصلاح، وتكمن مظاهر عنايته كذلك بالمنهجية العلمية، ويظهر ذلك في ثنايا كتابه، وأنه يهتم بذلك حتى لا يقع له تكرار ما سبق له تناوله، وتتميز هذه الإحالات بدقته في الإحالة إلى الموضع الذي يحيل إليه.

أولا: إشارته إلى ما تقدم ذكره:

النوع الثاني والعشرون: المقلوب

المثال: قوله: (وقد ذكر الشيخ ههنا فوائد ذكرتها في نوع الضعيف فإنه أليق بها[1]).

النوع السادس والعشرون. في صفة رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك.

المثال الأول: قوله: (وأما المتساهلون فتقدم بيان جمل عنهم في النوع الرابع والعشرين[2]).

المثال الثاني:إشارته إلى ما سبق له تناوله قوله في كلام على النوع السادس والعشرين، وهو في صفة رواية الحديث مشيرا إلى أنه سبق له في كلامه على النوع الذي قبل هذا النوع في التنبيه الحديث مشيرا إلى أنه سبق له في كلامه على النوع الذي قبل هذا النوع في التنبيه الحادي عشر من التنبيهات المذكورة فيه أن النسخة التي لم تقابل على الأصل التي أخذت عنه تجوز الرواية منها بشروط:(وقد سلف في التنبيه الحادي عشر من النوع الذي قبله، أن النسخة التي لم تقابل، تجوز الرواية منها بشروط[3]).

---

(1)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، المصدر السابق، 243/1.

(2) المصدر نفسه، 368/1.

(3) المصدر نفسه، 369/1.

ثانيا: إشارته إلى ما سيأتي بيانه

النوع الأول: الصحيح.

المثال الأول:قوله:(واحترزت ب الصحيح المجرد عن موطأ مالك فإن فيه الصحيح وغيره من البلاغ والمقطوع المنقطع وغير ذلك وإن كان ذلك في صحيح البخاري أيضا فستعرف جوابه في المسألة السادسة[1]).

المثال الثاني:قوله:(وهذا الشرط الذي ذكره غلط فيه فإنهما أخرجا عدة أحاديث ليس لها إلا راو واحد كما سيأتي بيانها في النوع السابع والأربعين[2]).

النوع الثالث والعشرون: معرفة من تقبل روايته ومن ترد وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتعديل

المثال:قوله في استدراكه على الخطيب فيمن ادعى أنه لم يرو عنه سوى راو واحد مشيرا إلى أنه سيأتي في النوع السابع والأربعين وقوع الحاكم في ذلك أيضا: (وقد وقع في هذا الحاكم كما سيأتي في النوع السابع والأربعين[3]).

(1)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، المصدر السابق، 1 /57.

(2) المصدر نفسه، 68/1.

(3) المصدر نفسه، 260/1.

المطلب السادس: طريقة الإمام ابن الملقن في الإحالة إلى بعض كتبه

تنوعت مراجع الإمام ابن الملقن– فاشتملت على كتب حديث ومصطلح ورجال ولغة، ونرى أنه في الغالب يشترك مع الإمام ابن الصلاح–، إلا أنه في بعض المرة يحيل إلى مصادره في المسائل التي يراها أنه مناسبة الذكر دون ذكر المسألة وذلك خشية الطول؛الآن من منهج الإمام الاختصار:

1. البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير.
2. عمد المحتاج في شرح المنهاج.

ومثال ذلك من الكتاب قوله:محيلا إلى كتابيه تخريج أحاديث الرافعي، وشرح المنهاج في تفاصيل كلامه على مسألة قتل السارق للمرة الخامسة، والحديث الذي جاء في ذلك عند كلامه على ما يعرف به النسخ، حيث ذكر هذا الحديث مثالا على أن الإجماع من الطرق التي يعرف بها النسخ كنسخ هذا الحديث بالإجماع، والمناقشات الحاصلة في ذلك:(وقد ذكرت كل ذلك في تخريجي لأحاديث الرافعي، وشرحي للمنهاج أيضا[1]).

3. غاية السول في خصائص الرسولﷺ.

وقوله: محيلا إلى كتابه غاية السؤل في خصائص الرسولﷺ تفاصيل خلاف الشافية في أيهما أفضل عائشة أم خديجة؟ في زوجاتهرضي الله عنهن وفي عائشة، وفاطمة بنتهرضي الله عنهما أيضا: (واعلم أن أصحابنا اختلفوا في خديجة وعائشة أيهما أفضل؟ وفي عائشة وفاطمة أيضا، وقد أوضحت ذلك في غاية السؤل في خصائص الرسول[2]).

(1)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، المصدر السابق، 467/2.

(2) المصدر نفسه، 500/2.

المبحث الرابع: أهم المسائل التي ناقش المؤلف فيها ابن الصلاح

- **المطلب الأول**: مسألة التصحيح والتحسين والتضعيف في الأزمان المتأخرة
- **المطلب الثاني**: حديث الصحيحين يفيد الظن أو العلم اليقيني؟
- **المطلب الثالث**: زيادات الثقات وحكمها
- **المطلب الرابع**: رواية مجهول العين
- **المطلب الخامس**: تقطيع الحديث في الأبواب

لم يكن الإمام ابن الملقن–مختصرا لمقدمة ابن الصلاح فحسب، وإنما استعان بها، وسار على ضوئها ليخرج للناس هذا الكتاب الموجز النافع في علوم الحديث، والذي تجلت فيه شخصيته المستقلة، وآراؤه الناصحة، فاختصر وأضاف، وناقش، وقبل ورد وتوقف، وفي هذا المبحث سنرى–بإذن الله–بعض المسائل التي ناقش الإمام ابن الملقن فيها الإمام ابن الصلاح–.

المطلب الأول: مسألة التصحيح والتحسين والتضعيف في الأزمان المتأخرة

وقد تكون أهم المسائل التي ناقش فيها الحافظ ابن الصلاح، وخالفه فيها مسألة التصحيح والتحسين، اي الحكم على الأحاديث بالصحة أو الحسن بعد النظر في أسانيدها.

فابن الصلاح– يذهب إلى منع ذلك، ويرى أنه قد تعذر في هذه العصور الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد، وقد منع بناء على هذا المبدأ الجزم بصحة حديث ليس في الصحيحين، ولا منصوصا على صحته في شيء من مصنفات الحديث المشهورة، وبنا على هذا أن ما صححه الحاكم ولم نجد فيه لغيره تصحيحا ولا تضعيفا، حكمنا بأنه حسن إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه.

قال الإمام ابن الصلاح[1]:(إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثا صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصا على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر في هذه الإعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد؛ لأنه ما من إسناد من ذلك إلا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه، عريا عما يشترط في الصحيح

(1)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص16.

من الحفظ والضبط والإتقان.فآل الأمر إذا –في معرفة الصحيح والحسن –إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة، التي يؤمن فيها –لشهرتها–من التغيير والتحريف، وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد خارجا عن ذلك إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة، زادها الله تعالى شرفا، آمين[1]).

من هذا النص يلاحظ أن ابن الصلاح استدل على ما ذهب إليه بما يلي:

- تعذر الاستقلال في الإعصار بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد لأنه ما من إسناد من ذلك إلا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عرياً عما يشترط في صحيح من الحفظ والضبط والإتقان.

- ضعف أهلية أهل هذه الأزمان[2].

- أنه لو صح لما أهمله أئمة الإعصار المتقدمة، فآل الأمر إذاً في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة.

هذا ما ذهب إليه الإمام ابن الصلاح، من عدم جواز التصحيح لأهل العصور المتأخرة، ولكن كل من أتى بعده قد اعترض عليه، ومن بينهم الإمام ابن الملقن، فإنه قال:(من رأى في هذه الأزمان حديثا صحيح الإسناد في كتاب أو جزء لم ينص على صحته حافظ معتمد فلا يحكم بصحته لضعف أهلية هذه الأزمان.

قلت: فيه نظر لا جرم خالفه فيه النووي وقال الأظهر: عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته[3]. وهو –كما قال–لعدم المعنى الذي علل به الشيخ، وقد صحح غير واحد من

(1)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص16.17.

(2)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، ص 54.

(3)التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، النووي، ص28.

المعاصرين لابن الصلاح وبعده أحاديث لمن تقدمهم فيها تصحيحا كأبي الحسن بن القطان والضياء المقدسي والزكي عبد العظيم ومن بعدهم)[1].

فيلاحظ من كلام ابن الملقن أنه استدل على جواز التصحيح للعصور المتأخرة بما يلي:

- تصحيح كثير من العلماء المعاصرين لابن الصلاح ومن بعدهم: بعض الأحاديث.
- التمكن في معرفة التصحيح، وخاصة في هذه الإعصار لتيسير طرقه.

وممن ذهب إلى جواز التصحيح للعصور المتأخرة: النووي، وابن الجماعة، ومغلطاي، والبلقيني[2]، والحافظ ابن حجر العسقلاني[3].

وممن ذهب أيضاً إلى جواز التصحيح للعصور المتأخرة: الإمام العراقي، فقال في كتابه التقييد والإيضاح[4]:(وما رجحه النووي هو الذي عليه عمل أهل الحديث فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن نقدمهم فيها تصحيحا فمن المعاصرين لابن الصلاح أبو الحسن على بن محمد بن عبد الملك بن القطان[5]، صاحب كتاب (بيان الوهم وإلايهام) وقد صحح في كتابه المذكور عدة أحاديث.

---

(1)المقنع في علوم الحديث، ص54 ـ55.

(2)مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، سراج الدين البلقيني، ت: عائشة عبد الرحمن، دط، دار المعارف، دم ن، ص89.

(3)النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، 266/1.

(4)التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، العراقي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، ط1، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، 1389هـ/1969م، ص23.

(5)أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، الشهير بابن القطان كان من أبصر الناس بصناعة الحديث وأحفظهم لأسماء رجاله وأشدهم عناية بالرواية رأس طلبة العلم بمراكش ونال بخدمة السلطان دنيا عظيمة ومات وهو على قضاء سجلماسة في ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وستمائة، ينظر:تذكرة الحفاظ، الذهبي، 134/4.

منها:حديث ابن عمر أنه كان يتوضأ ونعلاه في رجليه ويمسح عليهما ويقول:«**كذلك كان رسول اللهﷺ يفعل**[1]» أخرجه أبو بكر البزار في مسنده وقال ابن القطان إنه حديث صحيح[2].

ومنها حديث أنس بن مالكرضي الله عنه:«**كان أصحاب رسول اللهﷺ ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم، فمنهم من ينام ثم يقوم إلى الصلاة**[3]» رواه هكذا قاسم بن أصبغ وصححه ابن القطان فقال: وهو كما ترى صحح[4].

وممن صحح أيضا من المعاصرين له: الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، جمع كتابا سماه: (المختارة) التزم فيه الصحة وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها فيما أعلم.

وصحح الحافظ زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوى المنذري حديثا في جزء له جمع فيه ما ورد فيه «**غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر**[5]».

ثم صحح الطبقة التي تلي هذه أيضا، فصحح الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطى حديث جابر مرفوعا«ماء **زمزم لما شرب له**[6]» في جزء جمعه في ذلك.

ثم صححت الطبقة التي تلي هذه وهم شيوخنا فصحح الشيخ تقي الدين السبكي حديث ابن عمر في الزيارة في تصنيفه المشهور كما أخبرني به.

---

(1)مسند البزار، مسند ابن عباس ، حديث رقم:9518، 216/12.

(2)بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان الفاسي، ت: د. الحسين آيت سعيد، ط1، دار طيبة – الرياض، 1418هـ /1997م، 222/5.

(3)السنن الكبير، البيهقي، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من النوم قاعدا، حديث رقم:593، 361/1.

(4)بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان الفاسي، 589/5.

(5) المصدر نفسه، 222/5.

(6)سنن ابن ماجة، كتاب المناسك، باب الشرب من زمزم، حديث رقم:3062، 1013/2.

ولم يزل ذلك دأب من بلغ أهلية ذاك منهم إلا أن منهم من لا يقبل ذاك منهم وكذا كان المتقدمون وبما صحح بعضهم شيئا فأنكر عليه تصحيحه.

وبهذا يظهر أن ما ذهب إليه ابن الملقن تبعا للنووي وجمهور العلماء هو الراجح في هذه المسألة[1].

(1) الحافظ سراج الدين بن الملقن وجهوده في علوم الحديث وعلومه، رياض منسي العيسى، ص444.

المطلب الثاني:حديث الصحيحين يفيد الظن أو العلم اليقيني؟

نرى في هذه المسائل حكم ما يفيده حديث الصحيحين، وإلى ما ذهب إليه كل من الإمام ابن الصلاح والإمام ابن الملقن—في أن حديث الصحيحين يفيد الظن أو العلم اليقيني؟

فاعلم أن لكل من القولين في هذه المسألة أدلة وتعليل وإليك بيان ذلك بالتفصيل أن شاء الله.

وفي هذا المقام سنعرض كلام الإمام ابن الصلاح أولا في هذه المسألة مع الدليل.

أولا:قال الإمام ابن الصلاح— بعد أن ذكر مراتب الحديث الصحيح: (وأعلاها الأول، وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرا: "صحيح متفق عليه". يطلقون ذلك ويعنون به:اتفاق البخاري ومسلم، لا اتفاق الأمة عليه. لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه، لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول.

وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به. خلافا لقول من نفى ذلك، محتجا بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول؛ لأنه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ[1].

وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويا، ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولا هو الصحيح، لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ. والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المبني على الاجتهاد حجة مقطوعا بها، وأكثر إجماعات العلماء كذلك[2].

وهذه نكتة نفيسة نافعة، ومن فوائدها: القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته، لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه

---

(1)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص28.

(2) المصدر نفسه، ص28.

من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، والله أعلم[1]).

الأدلة: الإمام ابن الصلاح– استدل على إفادة الصحيحين لقطع بما يلي[2]:

1 ـ تلقي الأمة المعصومة عن الخطأ لهما بالقبول من حيث الصحة والعمل، ما لم ينسخ أو يخصص.

2 ـ تلقي الأمة للخبر المنحط عن درجة التواتر يوجب العلم.

3 ـ هذا التلقي من الأمة إجماع، وإجماع الأمة معصوم من الخطأ لا يخطئ.

4 ـ دعم ابن الصلاح ما ذهب إليه بفتيا إمام الحرمين بالقطع بعدم تحنيث من حلف بطلاق امرأته، وأن ما جاء في الصحيحين مما حكما بصحته من قول النبيﷺ.

وتبع ابن الصلاح[3]: ابن تركماني الماردينيّ[4]، والإمام ابن كثير–[5]. حيث قال:(قلت: وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه، والله أعلم).

ثانيا: بعد عرض كلام الإمام ابن الصلاح– كما رأينا أنه يرى ما رواه الشيخان أو أحدهما مقطوع بصحته، إلا أن الإمام ابن الملقن– اختار أن ما رواه الشيخان أو أحدهما غير مقطوع بصحته، خلاف ما ذهب إليه ابن الصلاح.

---

(1)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، المصدر السابق، ص29.

(2) الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه، احمد الحداد، رسالة ماجستير، إشراف:عبد العزيز الحميدي، جامعة أم القرى، السعودية، 1409هـ/1989م، ص432.

(3)الحافظ سراج الدين بن الملقن وجهوده في علوم الحديث وعلومه، رياض منسي العيسى، ص440.

(4) المنتخب في علوم الحديث، علاء الدين التركماني، ت:عواد خلف، ط1، دار البشائر الإسلامية، لبنان، 1429هـ/2008م، ص49.

(5)اختصار علوم الحديث، ابن كثير، ت: أحمد محمد شاكر، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دت، ص35.

وفي ذلك قال ابن الملقن بعد أن نقل قول ابن الصلاح[1]: (قلت: قال النووي:"خالف الشيخ المحققين والأكثرين فقالوا:يفيد الظن ما لم يتواتر[2]". أي: لأن أخبار الآحاد لا تفيد إلا الظن، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه مقطوع به من كلام رسول اللهﷺ).

وقد اشتد إنكار ابن برهان الإمام على من قال بما قاله الشيخ.

وممن عاب هذه المقالة على الشيخ عز الدين[3] أيضا، فقال:(إن المعتزلة يرون أن الأمة إذا علمت بحديث، اقتضى ذلك القطع بصحته، وهو مذهب رديء[4])

وأيضا، إن أراد كل الأمة فهو أمر لا يخفى فساده، وإن أراد الأمة الذين وجدوا بعد وضع الكتابين فهم بعض الأمة، لا كلها، لا سيما على قول أهل الظاهر، فإنهم لا يعتدون إلا بإجماع الصحابة خاصة، وكذلك الشيعة، وإن كنا لا نعتبر خلافهم على ما هو المشهور من قول العلماء.

وإن أراد كل حديث منهما تلقي بالقبول من كافة الناس فغير مسلم، لأن جماعة من الحفاظ تكلموا على بعض أحاديثهما، وأيضا فإنه وقع فيهما أحاديث متعارضة لا يمكن الجمع بينهما، والقطعي لا يقع فيه التعارض[5].

---

(1) المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 1/76-78.

(2)التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، النووي، ص28.

(3) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقيّ، عز الدين الملقب بسلطان العلماء فقيه شافعيّ بلغ رتبة الاجتهاد. ولد ونشأ في دمشق. وتوفي سنه : 660هـ.ينظر: طبقات الشافعية، الكبرى، السبكي، 8|219.

(4)نقل قوله الإمام مغلطاي في إصلاح كتاب ابن الصلاح، ص92

(5) المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 1/77.

ثم إنا نقول أيضا: التلقي بالقبول ليس بحجة، فإن الناس اختلفوا: أن الأمة إذا عملت بحديث، وأجمعوا على العمل به، هل يفيد القطع أو الظن؟

ومذهب أهل السنة أنه يفيد الظن ما لم يتواتر.

وأغرب ابن طاهر المقدسي، فنقل الإجماع أيضا على ما كان على شرطهما، فقال في كتابه "صفوة التصوف": (أجمع المسلمون على ما أخرج في الصحيحين أو ما كان على شرطهما[1]).

ثم قول الشيخ أيضا ـ أعني ابن الصلاح ـ: (ولهذا كان الإجماع المبني على الاجتهاد حجة مقطوعا بها) فيه نظر أيضا، فإن الإجماع إن وصل إلينا بأخبار الآحاد كان ظنيا، وإن وصل إلينا بالتواتر–وهو قليل جدا–فقد صحح الإمام في" المحصول" والآمدي في "الإحكام "و"منتهى السؤال" أنه ظني أيضا.

قال الشيخ:نعم، فيهما أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره معروفة عند أهل الشأن.

قال في أوائل شرحه لمسلم[2]: (وهذا مستثنى مما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول[3]).

ويلاحظ من كلام ابن الملقن أنه استدل على إفادة الصحيحين الظن بما يلي[4]:

- أن إجماع الأمة على العمل بهما –إن وصل إلينا بأخبار الآحاد–كان ظنيا، وإن وصل إلينا بالتواتر ـ وهو قليل جداً ـ كان ظنياً أيضاً.

([1]) نقل قوله الإمام مغلطاي في إصلاح كتاب ابن الصلاح، ص93

(2) المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، المصدر السابق، 78/1.

(3) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ابن الصلاح، ت: موفق عبد الله عبد القادر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408هـ، ص87.

(4) الحافظ سراج الدين بن الملقن وجهوده في علوم الحديث وعلومه، رياض منسي العيسى، ص441.

- دعم قوله بالنقل عن الإمام النووي وابن برهان وابن عبد السلام.

وممن ذهب إلى إفادة الصحيحين الظن: النووي[1]، وبرهان الدين الجعبري[2]، وغيرهم.

(1)إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائقﷺ، النووي، ت:عبد الباري فتح الله السلفي، ط1، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، 1408 هـ/1987م، ص65.

(2)رسوم التحديث في علوم الحديث، برهان الدين الجعبريّ، ت، إبراهيم بن شريف الميلي، ط1، دار ابن حزم – لبنان، 1421هـ/2000م، ص22

المطلب الثالث: زيادات الثقات وحكمها

هذه مسألة من مسائل علوم الحديث التي كان الإمام ابن الملقن– فيها رأي واجتهادات، في تعقبه على الإمام ابن الصلاح– لتمثيله لهذا القسم بحديث مالك عن نافع عن ابن عمر .

قبل أن نذكر كلام الإمام ابن الملقن– في هذه المسألة يجب أولا ذكر ما قاله الإمام ابن الصلاح– في زيادات الثقات حيث قال:(وذلك فن لطيف تستحسن العناية به. وقد كان أبو بكر بن زياد النيسابوري، وأبو نعيم الجرجاني، وأبو الوليد القرشي الأئمة مذكورين بمعرفة زيادات الألفاظ الفقهية في الأحاديث.

ومذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث فيما حكاه الخطيب أبو بكر: أن الزيادة من الثقة مقبولة إذا تفرد بها، سواء كان ذلك من شخص واحد بأن رواه ناقصا مرة ورواه مرة أخرى وفيه تلك الزيادة، أو كانت الزيادة من غير من رواه ناقصا.

خلافا لمن رد من أهل الحديث ذلك مطلقا، وخلافا لمن رد الزيادة منه وقبلها من غيره. وقد قدمنا عنه حكايته عن أكثر أهل الحديث فيما إذا وصل الحديث قوم وأرسله قوم: أن الحكم لمن أرسله، مع أن وصله زيادة من الثقة)[1].

تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام:

قال الشيخ تقي الدين ابن الصلاح وقد رأيت في تقسيم ما ينفرد به الثقة ثلاثة أقسام[2]:

أحدها: أن يقع مخالفا منافيا لما رواه سائر الثقات، فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ.

(1)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص86.

(2) المصدر نفسه، ص 84.85.

الثاني:ألا تكون فيه منافاة ومخالفة أصلا لما رواه غيره كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة، ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلا، فهذا مقبول، وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه، وسبق مثاله في نوع الشاذ.

الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث.

مثاله: ما رواه مالك، عن نافع، عن ابن عمر:«أن رسول اللهﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين[1]».

فذكر أبو عيسى الترمذي أن مالكا تفرد من بين الثقات بزيادة قوله: "من المسلمين".

وروى عبيد الله بن عمر، وأيوب، وغيرهما هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة، فأخذ بها غير واحد من الأئمة واحتجوا بها، منهم الشافعي وأحمد**!**، والله أعلم.

ومن أمثلة ذلك حديث: «جعلت لنا الأرض مسجدا، وجعلت تربتها لنا طهورا». فهذه الزيادة تفرد بها أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي، وسائر الروايات لفظها:«وجعلت لنا الأرض مسجدا وطهورا[2]».

من هذا النص يلاحظ أن ابن الصلاح يلاحظ بما يلي:

أن الإمام ابن الصلاح قد قسم الزيادة إلى ثلاثة أقسام وسكت عن حكم القسم الثالث.

هذا ما ذهب إليه الإمام ابن الصلاح، لتمثيله لهذا القسم بحديث مالك عن نافع عن ابن عمر ، ولكن كل من أتى بعده قد اعترض عليه، ومن بينهم الإمام ابن الملقن فإنه ذكر

---

(1)الموطأ، مالك ابن أنس، حديث رقم:987، 403/2.

(2)صحيح ابن خزيمة، كتاب الوضوء، باب ذكر ما كان الله عز وجل فضل به رسول اللهX على الأنبياء قبله، وفضل أمته على الأمم السالفة قبلهم بإباحته لهم التيمم بالتراب عند الإعواز من الماء، حديث رقم:263، 132/1.

اعتراض الإمام النووي في ذلك، حيث قال:(واعترض عليه النووي فقال لا يصح التمثيل به فقد وافق مالكا عمر بن نافع أي في البخاري والضحاك بن عثمان أي في مسلم)[1].

ثم زاد ابن الملقن بقوله:(قلت ووافقه عشرة أنفس أيضا: أولهم: عبيد الله بن عمر[2]، ثانيهم:كثير بن فرقد، كلاهما عن نافع صححهما الحاكم. ثالثهم: المعلى بن إسماعيل، صححه ابن حبان[3]. رابعهم: عبد الله بن عمر العمري، رواه الدارقطني في سننه وابن الجارود في منتقاه. خامسهم: أيوب بن أبي تميمة، صححه ابن خزيمة. سادسهم: ابن أبي ليلى، رواه الدارقطني في سننه. سابعهم: يونس بن يزيد، رواه الطحاوي في مشكله وذكره الدارقطني في سننه. ثامنهم وتاسعهم وعاشرهم: يحيى بن سعيد وموسى بن عقبة وأيوب بن موسى، روى حديثهم البيهقي. ثم قال فهؤلاء اثنا عشر نفسا تابعوا مالكا فاستفده فإنه من المهمات[4]).

فيلاحظ من كلام ابن الملقن بما يلي:

- تعقب الإمام ابن الملقن—على الإمام ابن الصلاح— لتمثيله لهذا القسم بحديث مالك عن نافع عن ابن عمر .
- تبني الإمام ابن الملقن كلام الإمام النووي.

وممن ذهب إلى تعقيب على الإمام ابن الصلاح على –لتمثيله لهذا القسم بحديث مالك عن نافع عن ابن عمر –كل من الإمام النووي، الحافظ ابن كثير، والحافظ العراقي، وسراج الدين البلقيني وشيخ الإسلام الإمام ابن حجر.

---

(1)التقريب والتيسير، النووي، ص43.

(2)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 198/1.

(3) المصدر نفسه، 202/1.

(4) المصدر نفسه، 204/1.

المطلب الرابع: رواية مجهول العين

اختلف العلماء في قبول رواية مجهول العين من عدمها إلى عدة أقوال واختلفوا أيضاً فيما ترتفع به الجهالة عن الراوي ولمعرفة ما ترفع به الجهالة، التي كانت الإمام ابن الملقن– رأى يقتضي ذلك أن نعرف تعريف المجهول وأقسامه لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

أولا:تعريف المجهول

عرف الخطيب البغدادي المجهول: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد[1].

ثانيا: أقسام المجهول

وقد قسم ابن الصلاح المجهول إلى ثلاثة أقسام:

1. مجهول العين:وهو من لم يرو عنه إلا راو واحد.
2. مجهول الحال: وهو مجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً.
3. المستور: وهو مجهول العدالة باطناً لا ظاهراً، وهو عدل في الظاهر.

ثالثا:واختلف العلماء في قبول رواية مجهول العين من عدمها إلى ستة أقوال[2]:

القول الأول: يقبل قوله مطلقاً. وهو قول من لا يشترط في الراوي مزيداً على الإسلام، وعزا النووي هذا القول إلى كثير من المحققين.

القول الثاني: لا يقبل مطلقاً.وهو مذهب أكثر أهل الحديث، قال ابن كثير:(فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه[1])، وقال السخاوي: (فلا يكون مقبولاً، للجهل بحاله، وهذا صحيح الذي

(1)الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص88.

(2) الحافظ سراج الدين بن الملقن وجهوده في علوم الحديث وعلومه، رياض منسي العيسى، ص445.

عليه الأكثر من المحدثين وغيرهم[2])، وقال السيوطي: (ورده هو الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم[3]).

القول الثالث: إن كان المنفرد عنه لا يروي إلا عن عدل قبل، وإلا فلا.

القول الرابع: إن كان مشهوراً في غير العلم بالزهد والنجدة قبل، وإلا فلا، واختاره ابن عبد البر.

القول الخامس: إن زكاه أحد من أئمة الجرح والتعديل، مع رواية واحد عنه قبل، وإلا فلا، وهو قول ابن القطان والحافظ ابن حجر، وقال السخاوي: مجهول العين كالمبهم، يعني لا تقبل روايته إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح إذا كان متأهلاً لذلك).

القول السادس: إن كان من العصر السلف الصالح قبل أو يستأنس بروايته.

قال ابن كثير بعد أن نقل عدم قبول رواية مجهول العين:(ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن. وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير والله أعلم[4]).

ونسب ابن الملقن هذا القول إلى أبي العباس القرطبي، فقال: (قلت: وقال أبو العباس القرطبي: التحقيق أنه متى عرفت عدالة الرجل قبل خبره، سواء روى عنه واحد أم أكثر، وعلى هذا كان الحال في العصر الأول من الصحابة وتابعيهم، إلى أن تنطع المحدثون[5]).

رابعا: وكذلك اختلف العلماء فيما ترتفع به الجهالة عن الراوي:

---

(1)اختصار علوم الحديث، ابن كثير، ص97.

(2) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، السخاوي، ت: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، ط1، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2001م، ص125.

(3)تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، ص373.

(4)اختصار علوم الحديث، ابن كثير، ص97.

(5)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 261/1.

فجمهور العلماء ذهبوا إلى أن أقل ما ترتفع جهالة الراوي: أن يروي عنه اثنان فصاعداً. وهذا مذهب الخطيب الراوي وابن عبد البر وغيرهما.

وذهب ابن الصلاح ومن تبعه في هذه المسألة كابن دقيق العيد، وابن التركماني المارديني: إلى أن جهالة الراوي ترتفع برواية راو واحد فقط.

وذهب ابن الصلاح في القسم الثالث من أقسام المجهول:(الثالث: المجهول العين: وقد يقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية مجهول العين، ومن روى عنه عدلان وعيناه فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة[1]).

ذكر أبو بكر الخطيب البغدادي[2] في أجوبة مسائل سئل عنها: أن المجهول عند أصحاب الحديث: هو كل من لم تعرفه العلماء، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد، مثل: عمرو ذي مر، وجبار الطائي، وسعيد بن ذي حدان، لم يرو عنهم غير أبي إسحاق السبيعي، ومثل الهزهار بن ميزن لا راوي عنه غير الشعبي، ومثل جري بن كليب لم يرو عنه إلا قتادة.

قلت قد روي عن الهزهاز: الثوري أيضا.

قال الخطيب: "وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه". وهذا مما قدمنا بيانه، والله أعلم.

قلت: قد خرج البخاري في صحيحه حديث جماعة، ليس لهم غير راو واحد، منهم مرداس الأسلمي لم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم[3].

---

(1)معرفة أنواع علوم الحديث، بابن الصلاح، ص112.

(2)الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص88.

(3)اختصار علوم الحديث، ابن كثير، ص207.

وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا راوي لهم غير واحد منهم ربيعة بن كعب الأسلمي لم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن[1].

وذلك منهما مصير إلى أن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولا، مردودا برواية واحد عنه. والخلاف في ذلك متجه نحو اتجاه الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحد في التعديل على ما قدمناه، والله أعلم.[2])

يلاحظ من هذا النص ما يلي: أن الإمام ابن الصلاح– يرى الاكتفاء براو واحد في رفع الجهالة، واستدل على ما ذهب إليه بما يلي[3]:

1. تخريج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن رواة لم يرو عنهم إلا راو واحد.
2. قياس رفع الجهالة على ثبوت العدالة، فكما أن العدالة تثبت بواحد، فكذا الجهالة ترتفع به.

الاعتراضات:

كما رأينا أن الإمام ابن الصلاح–يرى الاكتفاء براو واحد في رفع الجهالة، هذا ما ذهب إليه، لكن اعترض على استدلاله فنرى أن الإمام ابن الملقن– يرى أن استدلاله بالحجة الأولى والثانية فيقول ابن الملقن[4]:(قال الشيخ[5] رداً على الخطيب: قد روى البخاري عن مرداس الأسلمي، ولم يرو عنه غير ابن جازم.

(1) ينظر:صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب فضل السجود والحث عليه، حديث رقم:489، 353/1.
(2)معرفة أنواع علوم الحديث، بابن الصلاح، ص114.
(3) الحافظ سراج الدين بن الملقن وجهوده في علوم الحديث وعلومه، رياض منسي العيسى، 447.
(4)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 260/1.
(5)هو ابن الصلاح.

قلت: لا فقد روى عنه زياد بن علاقة، وقد وقع في هذا حاكم، كما سيأتي في النوع السابع والأربعين.

قال: ومسلم عن ربيعة بن كعب الأسلمي ولم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن.

قلت: لا، فقد روى عنه محمد بن عمرو بن عطاء، وأبو عمران الجوني، ونعيم المجمر وحنظلة بن علي.

والصواب نقل الخطيب، ولا يصح الرد عليه بما ذكره الشيخ من رويتهما لمرادس وربيعة لما بيناه، وأيضا فهما صحبيان مشهوران، والصحابة كلهم عدول)[1].

فيلاحظ من كلام ابن الملقن أنه استدل على عدم صحة كلام ابن الصلاح بما يلي:

- أن هؤلاء الرواة الذين ذكرهم ابن الصلاح لم يرو عنهم غير واحد فقط، بل روى عنهم آخرون.

- أن هؤلاء الذين أخرج لهم البخاري ومسلم، ولم يرو عنهم غير واحد: هم الصحابة، والصحابة عدول.

المطلب الخامس:تقطيع الحديث في الأبواب

نقل عن الإمام ابن الصلاح أن تقطيع الحديث على الأبواب وإن كان جائز فلا يخلو من كراهة.قال ابن الصلاح في مقدمته: (وأما تقطيع المصنف متن الحديث الواحد، وتفريقه في الأبواب، فهو إلى الجواز أقرب، ومن المنع أبعد، وقد فعله مالك، والبخاري، وغير واحد من أئمة الحديث، ولا يخلو من كراهية، والله أعلم[2]).

(1)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 260/1.

(2)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص217.

فيلاحظ من كلام الإمام ابن الصلاح– يرى أن تقطيع الحديث على الأبواب وإن كان جائز فلا يخلو من كراهة.

هذا ما ذهب إليه الإمام ابن الصلاح–، ولكن كل من أتى بعده اعترض عليه، ومن بينهم الحافظ ابن الملقن، فإنه قال في كتابه المقنع: (قال النووي: (وما أظنه يوافق عليه)[1].

وحرر الشيخ تقي الدين القشيري المسألة، فقال: [2](إن كان يغير المعنى لو اختصر لم يجز اختصاره، وإن لم يغير مثل أن يذكر لفظين مستقلين في معنيين فيقتصر على أحدهما، فالأقرب الجواز، لأن عهدة الرواية في التجويز هو الصدق، وفي التحريم هو الكذب والصدق حاصل فلا وجه للمنع، فإن احتاج ذلك إلى تغيير لا يخل بالمعنى، فهو خارج على جواز الرواية بالمعنى)[3]).

يفهم من هذا النص الذي ذكره الإمام ابن الملقن ما يلي:

- لا وجه للكراهة، بل فيه مصلحة إذا وقع من فقيه عارف ينزله مواضعه من الأبواب، كصنيع الإمام البخاري وغيره من الأئمة.
- دعم قوله بالنقل عن الإمام النووي، وابن دقيق العيد.

(1)التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، النووي، ص75.

(2)الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، ص31.

(3)المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، 377/1.

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الميامين، ومن سار على هديه إلى يوم الدين، أما بعد:

بفضل الله تعالى علينا وفقنا في إنجاز هذا البحث والذي خصصنها حول:"**منهج ابن الملقن في كتابه المقنع في علوم الحديث**" وفي نهاية هذا البحث توصلنا إلى جملة من النتائج التي تمكن من التوصل إليها من خلاله والتي أردفناها ببعض التوصيات وذلك كالآتي:

أولا: أهم النتائج

1- الإمام ابن الملقن من كبار أئمة القرن الثامن الهجري، فقد كان أكثرهم تصنيف وكان من القلائل الذين جمعوا بين الفقه والحديث.

2- يعد كتاب المقنع في علوم الحديث خلاصة مختصرة لكتاب مقدمة الإمام ابن الصلاح.

3- تجاوزت إضافات الإمام ابن الملقن حيزا كبيرا في حجم الكتاب منها ما هو استدراك على ابن الصلاح، وبعضها اعتراضات، وبعضها إضافات محضة لا تدخل تحت شيء من الأمور السابقة.

4- الكتاب يعبر عن المنهج أو الحالة العلمية السائدة آنذاك، وهي الاختصار والتهذيب والتعليق.

5- كان لفوائده موقعها المهم من هذا الاختصار.

6- القيمة العلمية للكتاب عالية إذ يمثل مختصرا لعلوم الحديث فقد حوى مهمات علم الحديث المعرفةَ بحال الراوي والمروي

7- دقة نظره في المسائل، وسعة علمه في علوم الحديث بشكل عام.

.

ثانيا: أهم التوصيات

في ضوء نتائج الدارسة نوصي بما يلي:

أولا:تعريف جمهور المسلمين بعلمائهم وجهودهم في خدمة الإسلام، والحديث الشريف على وجه الخصوص.

ثانيا:توجيه طلبة الدارسات العليا إلى الدراسات المتعلقة بمناهج الأئمة، وإبراز جهودهم في حفظ السنة النبوية والذب عنها.

ثالثا: نوصي إخواننا وأخواتنا من علوم الحديث خاصة أن يكملوا العمل على تنقيح المسائل، فما زالت هناك مسائل في ساحة النظر والمناقشة، ونختم كلامنا بحمد الله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا هدانا الله، ونشكره إلى أن وفقنا إلى إتمام هذا البحث، وإكماله على هذا الحال، فأعمال البشر يعتريها الخطأ والنقص، فمن كان فيه من خطأ فهو منا أو من الشيطان، وليعلم أن هذا الخطأ غير مقصود، ونرجو أن نكون قد وفقنا في دراسة موضوع" منهج ابن الملقن في كتابه المقنع في علوم الحديث"، لا ندعي الكمال فأعمال البشر يشوبها الخطأ والوهم والسهو، فإن أصبنا فذلك مرادنا وإن كان غير ذلك فلنا شرف العلم والمحاولة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وسبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفهارس الفنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأعلام المترجم لهم

فهرس الأماكن

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

طرف الحديـــــــــث	الصفحة
«الحياء خير كله»	33
«أن رسول اللهﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان... »	80
«جعلت لنا الأرض مسجدا... »	
«غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر... »	72
«كان أصحاب رسول اللهﷺ ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم... »	
«كذلك كان رسول اللهﷺ يفعل...»	
«للمملوك طعامه وكسوته...»	39 40
«ماء زمزم لما شرب له... »	72
«من قال سبحان الله وبحمده كتب له ألف ألف حسنة...»	33
«من قرأ مئة آية كتب من القانتين...»	
«ناوله أكبر القوم...»	45

فهرس الأعلام المُترجَم لهم

العَلَم	الصفحة
ابن القطان	71
ابن سراقة	62
ابن طولون	09
السخاوي	08
قاضي صفد العثماني	14
القرطبي	44
الميانشي	63

فهرس الأماكن

المكان	الصفحة
تكرور	08
وادي أشي	

فهرس المصادر والمراجع

1- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الجورقاني، ت: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، ط4، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، 1422 هـ/2002م.

2- اختصار علوم الحديث، ابن كثير، ت: أحمد محمد شاكر، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دت.

3- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائقﷺ، النووي، ت:عبد الباري فتح الله السلفي، ط1، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، 1408 هـ/1987م.

4- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ت: علي محمد البجاوي، ط1، دار الجيل، بيروت، 1412 هـ/1992م.

5- أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، ت: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، 1415هـ/1994م، 332/3.

6- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، ابن الملقن، ت: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، ط1، دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1417هـ/1997م.

7- الأعلام، خير الدين الزركلي، ط15، دار العلم للملايين، 2002م.

8- الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، دت.

9- الإلزامات والتتبع، الدارقطني، ت: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405 هـ/1985م.

10- الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه، احمد الحداد، رسالة ماجستير، إشراف:عبد العزيز الحميدي، جامعة أم القرى، السعودية، 1409هـ/1989م.

11- إنباء الغمر بأبناء العمر، ابن حجر العسقلاني، ت: حسن حبشي، دط، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية -لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، 1389هـ/1969م.

12- الأنساب، الصنعاني، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط1، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1382هـ/1962م.

13- البداية والنهاية، ابن كثير، دط، دار الفكر، 1407هـ/1986م.

14- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، دط، دار المعرفة – بيروت، دت.

15- البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن، ت: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، ط1، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1425هـ/2004م.

16- بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، رضي الدين الغزي، ت: أبو يحي عبد الله الكندري، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1421 هـ/2000م.

17- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان الفاسي، ت: د. الحسين آيت سعيد، ط1، دار طيبة – الرياض، 1418هـ /1997م.

18- تاريخ ابن حجي، ابن حجي، ت:أبو يحي عبد الله الكندري، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1424 هـ/2003م.

19- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، الذهبي، ت: الدكتور بشار عوّاد، ط1، دار الغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، 2003م.

20- تاريخ الثقات، العجلي، ط1، دار الباز، 1405هـ/1984م.

21- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، السيوطي، ت: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دط، دار طيبة.

22- تذكرة الحفاظ، الذهبي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ | 1998م.

23- التذكرة في علوم الحديث، ابن الملقن، ت: علي حسن عبد الحميد، ط1، دار عمَّار، عمَّان، 1408هـ | 1988م.

24- تغليق التعليق على صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ت: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، ط1، دار عمار، بيروت، 1405هـ.

25- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، النووي، ت: محمد عثمان الخشت، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405 هـ/1985م.

26- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، العراقي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، ط1، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، 1389هـ/1969م.

27- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، ابن عراق، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1399هـ.

28- تهذيب الأسماء واللغات، النووي، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، دت.

29- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن، ت:دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط1، دار النوادر، دمشق – سوريا، 1429هـ-2008م.

30- الثقات، ابن حبان، ط1، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، 1393هـ/1973م.

31- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين العلائي، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1407 /1986م.

32- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1271هـ/1952م.

33- جهود ابن الملقن في الحديث والفقه، عبد السلام عمران شعيب، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 1434هـ/2013م.

34- الحافظ سراج الدين بن الملقن وجهوده في علوم الحديث وعلومه، رياض منسي العيسى، رسالة دكتوراه، اشراف: بديع السيد اللحام، كلية أصول الدين بجامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2015م.

35- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، مصر، 1387 هـ/1967م.

36- درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، على المقريزي، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1423هـ/2002م.

37- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، ت: محمد عبد المعيد ضان، ط2، مجلس دائرة المعارف العثمانية -صيدر اباد/الهند، 1392هـ/1972م.

38- ذيل طبقات الحفاظ للذهبي، السيوطي، ت: الشيخ زكريا عميرات، دط، دار الكتب العلمية.

39- رسوم التحديث في علوم الحديث، برهان الدين الجعبريّ، ت، إبراهيم بن شريف الميلي، ط1، دار ابن حزم – لبنان، 1421هـ/2000م.

40- الروض المعطار في خبر الأقطار، الحِميرى، ت: إحسان عباس، ط2، دار السراج، بيروت، 1980م.

41- سنن ابن ماجه، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دط، دار إحياء الكتب العربية، دت.

42- السنن الكبرى، البيهقي، ت: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، 1432هـ| 2011م.

43- سير أعلام النبلاء، الذهبي، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط3، مؤسسة الرسالة، 1405 هـ/1985م.

44- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1407 هـ/1987م.

45- صحيحُ ابن خُزَيمة، ت: محمد مصطفى الأعظمي، ط3، المكتب الإسلامي، 1424 هـ| 2003م.

46- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ابن الصلاح، ت: موفق عبد الله عبد القادر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408هـ.

47- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، دط، دار مكتبة الحياة، بيروت.

48- طبقات الحفاظ، السيوطي، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1403هـ.

49- طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، ت: د. الحافظ عبد العليم خان، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1407هـ.

50- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، ابن الملقن، ت: أيمن نصر الأزهري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ/1997م.

51- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، السخاوي، ت: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم،

ط1، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2001م.

52- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين الذهبي، ت: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، ط1، دار القبلة للثقافة الإسلامية -مؤسسة علوم القرآن، جدة، 1413 هـ/1992م، ص109.

53- الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، ت:عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، ط1، الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ/1997م.

54- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دط، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م.

55- الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ت: أبو عبد الله السورقي، دط، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، دت.

56- لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، ابن فهد، ط1، دار الكتب العلمية، 1419هـ/1998م.

57- المجمع المؤسس للمجمع المفهرس، ابن حجر، ت:يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دط، دار المعرفة، بيروت.

58- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، ت: د. محمد عجاج الخطيب، ط3، دار الفكر – بيروت، 1404.

59- المحصول، فخر الدين الرازي، ت: الدكتور طه جابر فياض العلواني، ط3، مؤسسة الرسالة، 1418 هـ/1997م.

60- المدخل إلى كتاب الإكليل، الحاكم، ت: فؤاد عبد المنعم أحمد، دط، دار الدعوة، الإسكندرية، دت.

61- المستدرك على الصحيحين، الحاكم، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411 هـ /1990م.

62- مسند البزار، ت: محفوظ الرحمن زين الله، ط1، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 2009م.

63- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول اللهX، مسلم، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت.

64- المطلع على أبواب المقنع، محمد بن أبي الفتح البعلي، دط، المكتب الإسلامي، بيروت، 1401هـ/1981م.

65- معالم السنن، الخطابي، ط1، المطبعة العلمية، حلب، 1351 هـ/1932م، 6/1.

66- معجم البلدان، ياقوت الحموي، ط2، دار صادر، بيروت، 1995م.

67- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دط، دار إحياء التراث العربي بيروت، دت، 150/10.والكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين الغزي، ت: خليل المنصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1418هـ/1997م.

68- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دط، دار إحياء التراث العربي بيروت، دت.

69- معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ت: نور الدين عتر، دط، دار الفكر-سوريا، 1406هـ/1986م.

70- المعين على تفهم الأربعين، ابن الملقن، ت: الدكتور دغش بن شبيب العجمي، ط1، مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع، الكويت، 1433هـ/ 2012م.

71- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، سراج الدين البلقيني، ت: عائشة عبد الرحمن، دط، دار المعارف، دم ن.

72- مقدمة التوضيح لشرح جامع الصحيح، ابن الملقن، ط1، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، 1429هـ/2008م.

73- مقدمة المحقق عبد الله اللحياني لكتاب تحفة المحتاج في أدلة المنهاج، لابن الملقن، 88/1.

74- المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، ت: عبد الله بن يوسف الجديع، ط1، دار فواز للنشر، السعودية، 1413هـ/1992م.

75- المنتخب في علوم الحديث، علاء الدين التركماني، ت:عواد خلف، ط1، دار البشائر الإسلامية، لبنان، 1429هـ/2008م.

76- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، يوسف بن تغري بردي، ت: دكتور محمد محمد أمين، دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دت.

77- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تقي الدين المقريزي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ.

78- موسوعة علوم الحديث وفنونه، سيد ماجد الغوري، ط1، دار ابن كثير، دمشق، 1428هـ/2007م.

79- الموضوعات، ابن الجوزي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، ط1، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، 1386 هـ/1966م.

80- الموطأ، مالك بن أنس، ت: محمد مصطفى الأعظمي، ط1، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، 1425 هـ/2004م.

81- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1404هـ/1984م.

82- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، الباباني البغدادي، ط1، دار إحياء التراث العربي بيروت، 1951م.

فهرس الموضوعات

الإهداء	
شكر وتقدير	
الملخص	
مقدمة	أ
المبحث الأول: ترجمة الإمام ابن الملقن	**7**
المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه مولده	8
أولا: اسمه ونسبه	8
ثانيا: كنيته ولقبه	8
ثالثا: مولده	8
المطلب الثاني: نشأته ورحلاته	9
أولا: نشأته العلمية	9
ثانيا: رحلاته	10
المطلب الثالث: ومذهبه عقيدته	11
أولا: مذهبه	11
ثانيا: عقيدته	11
المطلب الرابع: شيوخه وتلاميذه	12
أولا: شيوخه	12
ثانيا:تلاميذه	13
المطلب الخامس: ثناء العلماء عليه	14
المطلب السادس: مؤلفاته ووفاته	16
أولا:مؤلفاته	16
ثانيا: وفاته	21
المبحث الثاني: التعريف بكتاب المقنع في علوم الحديث	**22**
المطلب الأول:اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه	23
أولا: اسم الكتاب	23
ثانيا:نسبة الكتاب إلى المؤلف	23

المطلب الثاني: تاريخ وسبب التأليف واختياره لكتاب ابن الصلاح	25
أولا:تاريخ تأليف كتاب المقنع في علوم الحديث	25
ثانيا:سبب تأليف الكتاب	26
ثالثا: سبب اختياره كتاب ابن الصلاح لتلخيصه	26
المطلب الثالث :مصادره	26
المطلب الرابع: وصف الكتاب	30
المطلب الخامس: أهمية الكتاب	32
المبحث الثالث: مسلك ابن الملقن في كتابه المقنع في علوم الحديث	**33**
المطلب الأول:طريقة ابن الملقن في تلخيص مقدمة ابن الصلاح	34
أولا: اختصار في نص ابن الصلاح:	34
ثانيا:الاختصار في نص الإمام ابن الصلاح– مع الإضافة	36
المطلب الثاني:طريقة ابن الملقن في زياداته على ابن الصلاح	38
ثانيا:لفظة فائدة	45
ثالثا:لفظة فرع	49
المطلب الثالث: طريقة ابن الملقن في اعتراضاته واستدراكاته على ابن الصلاح	52
أولا: اعتراضات الإمام ابن الملقن على الإمام ابن الصلاح	52
ثانيا: استدراكات الإمام ابن الملقن– على الإمام ابن الصلاح–	54
المطلب الرابع: طريقة ابن الملقنفي اعتراضاته واستدراكاته على غير ابن الصلاح	56
أولا: اعتراضات الإمام ابن الملقن على غير الإمام ابن الصلاح	57
المطلب الخامس:طريقة الإمام ابن الملقن في الإحالة إلى ما تقدم ذكره وما سيأتي	61
أولا: إشارته إلى ما تقدم ذكره	61
ثانيا: إشارته إلى ما سيأتي بيانه	62
المطلب السادس: طريقة الإمام ابن الملقن في الإحالة إلى بعض كتبه	63
المبحث الرابع: أهم المسائل التي ناقش المؤلف فيها ابن الصلاح	**64**
المطلب الأول: مسألة التصحيح والتحسين والتضعيف في الأزمان المتأخرة	65
المطلب الثاني:حديث الصحيحين يفيد الظن أو العلم اليقيني؟	70
المطلب الثالث: زيادات الثقات وحكمها	75
المطلب الرابع: رواية مجهول العين	79

أولا:تعريف المجهول	79
ثانيا: أقسام المجهول	79
ثالثا:واختلف العلماء في قبول رواية مجهول العين من عدمها إلى ستة أقوال:	79
رابعا: وكذلك اختلف العلماء فيما ترتفع به الجهالة عن الراوي:	80
المطلب الخامس:تقطيع الحديث في الأبواب	83
خاتمة	**86**
الفهارس الفنية	**88**
فهرس الأحاديث النبوية والآثار	**89**
فهرس الأعلام المُترجَم لهم	**90**
فهرس الأماكن	**90**
فهرس المصادر والمراجع	**91**
فهرس الموضوعات	**98**